

كلية الحقوق

التشريعات المصرية ودورها في تعزيز النزاهة المالية ومكافحة غسل

الأموال ضمن استراتيجية مصر ٢٠٣٠

إعداد

المستشار الدكتور / عبد السلام محمد رائد ستين

المستشار بهيئة قضايا الدولة

مطبعة

٢٠٢٥

المخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور التشريعات المصرية في تعزيز النزاهة المالية ومكافحة غسيل الأموال في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من منظور قانوني واقتصادي متكامل. تمثل جرائم غسيل الأموال تحديًا متصاعدًا يهدد استقرار الاقتصاد الوطني ويفتح المجال لتمويل أنشطة غير مشروعة، الأمر الذي يستدعي إطارًا تشريعيًا فعالًا ومتكاملًا لمكافحتها.

كما يركز البحث على استعراض وتقييم القوانين المصرية ذات الصلة، وعلى رأسها القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسيل الأموال وتعديلاته، بالإضافة إلى التشريعات المكملة كقانون العقوبات، وقانون البنك المركزي، وقوانين الاستثمار والضرائب. كما يتناول البحث دور وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك المركزي، وجهود الدولة الرقابية والتنظيمية للحد من تدفق الأموال غير المشروعة داخل المنظومة الاقتصادية.

ومن الناحية الاقتصادية، يناقش البحث آثار غسيل الأموال على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل ضعف النمو الاقتصادي، وتشويه المنافسة، وتدهور مناخ الاستثمار، مما يقوّض أهداف الاستدامة المالية والشفافية الاقتصادية المنصوص عليها في استراتيجية مصر ٢٠٣٠، وخاصة ما يتعلق بالحوكمة الرشيدة وكفاءة تخصيص الموارد.

كما يخلص البحث إلى أن مصر قد قطعت شوطًا كبيرًا في بناء منظومة قانونية لمكافحة غسيل الأموال، إلا أن التطبيق الفعلي ما زال يواجه تحديات تتعلق بضعف التنسيق المؤسسي، ونقص الكوادر المتخصصة، والحاجة إلى تحديث التشريعات بما يتماشى مع المعايير الدولية مثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

ويقترح البحث عددًا من التوصيات العملية لتعزيز فاعلية الإطار القانوني، أهمها: تحديث القوانين باستمرار، تفعيل الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية وغير المالية، وزيادة الوعي المؤسسي والمجتمعي حول مخاطر غسيل الأموال وسبل الوقاية منها، بما يدعم توجه الدولة نحو اقتصاد أكثر نزاهة واستدامة.

مقدمة

أولاً- موضوع البحث:

تواجه الدول في العصر الحديث تحديات متزايدة تهدد استقرارها الاقتصادي والسياسي، ولعل من أبرزها ظاهرة غسيل الأموال التي تعد أحد أخطر الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، نظراً لما تسببه من أضرار بالغة على مستوى الأمن المالي والاقتصادي والاجتماعي. وتتجلى خطورة هذه الظاهرة في كونها أداة رئيسية لإخفاء العائدات غير المشروعة، وإعادة دمجها في الدورة الاقتصادية بطرق ملتوية، مما يؤدي إلى تشويه مؤشرات النمو، وتهديد نزاهة النظام المالي، وإضعاف ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.

وفي هذا السياق، سعت جمهورية مصر العربية إلى مجابهة هذه التحديات من خلال تطوير منظومة تشريعية متكاملة لمكافحة غسيل الأموال، مدفوعة بالتزاماتها الإقليمية والدولية، وحرصاً منها على تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تمثل الإطار الاستراتيجي الوطني لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها. وقد تضمنت هذه الرؤية بُعداً مهماً يتعلق بتعزيز النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة، باعتبارها ركائز رئيسية لمكافحة الفساد المالي والإداري، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

وانطلاقاً من أهمية الدور المحوري للتشريعات في تحقيق النزاهة المالية والحد من غسيل الأموال، فإن هذا البحث يسعى إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لهذه الظاهرة في مصر، واستعراض مدى فعاليته في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية، والتزامات الدولة تجاه المعايير الدولية، وبما ينسجم مع أولويات الإصلاح المؤسسي والإداري الذي تتبناه الحكومة المصرية ضمن استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ثانياً- أهداف البحث:

-تحليل الأطر التشريعية المصرية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.

-دراسة دور هذه التشريعات في تعزيز الشفافية والنزاهة المالية.

-تقييم مدى توافق الإطار القانوني المصري مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

-تقديم مقترحات عملية لتطوير التشريعات ذات الصلة وتحسين آليات التنفيذ.

ثالثاً- اشكالية البحث:

تكمن المشكلة الأساسية في التساؤل حول مدى كفاءة وفعالية التشريعات المصرية في تعزيز النزاهة المالية ومكافحة غسيل الأموال، وهل هذه المنظومة القانونية قادرة على مواكبة التطورات الدولية، وتطبيق المعايير الفنية والرقابية اللازمة لحماية الاقتصاد الوطني من مخاطر الأموال غير المشروعة.

رابعاً- منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية والتشريعية، ودراسة التقارير الرسمية والدولية ذات الصلة، ومقارنة التجربة المصرية بنماذج دولية متقدمة. كما يُوظف المنهج الوصفي لفهم طبيعة الظاهرة وأبعادها الاقتصادية، والمنهج النقدي لتقييم مواطن القوة والقصور في الإطار القانوني الحالي.

خامساً- خطة البحث:

تم تقسيم خطة البحث في هذا الموضوع إلى فصلين، وذلك على النحو التالي:

• **الفصل الأول:** الإطار القانوني والتشريعي لمكافحة غسيل الأموال في مصر.

• **الفصل الثاني:** دور التشريعات المصرية في تعزيز النزاهة المالية ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠.

الفصل الأول

الإطار القانوني والتشريعي لمكافحة غسيل الأموال في مصر

تمهيد وتقسيم:

تُعد جرائم غسيل الأموال من أخطر التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والاقتصادية الحديثة، نظراً لما تمثله من تهديد مباشر للنزاهة المالية، واستقرار الأسواق، وعدالة توزيع الثروات. فهي تُخل بالتوازنات الاقتصادية، وتُقوض كفاءة السياسات المالية والنقدية، وتسهم في توسعة الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن ارتباطها الوثيق بجرائم الفساد والتهرب الضريبي وتمويل الإرهاب. وفي ظل اتساع نطاق هذه الظاهرة، بات لزاماً على الدول، لا سيما النامية منها، أن تضع أطراً تشريعية وتنظيمية صارمة لمواجهة، مع مراعاة التزاماتها الدولية ومتطلبات التنمية المستدامة.

وفي السياق المصري، برزت الحاجة الملحة إلى وضع تشريعات متخصصة لمكافحة غسيل الأموال، خاصة مع تزايد الانفتاح المالي والاستثماري منذ بداية الألفية الثالثة، وما رافقه من مخاطر تسلل الأموال غير المشروعة إلى الاقتصاد الرسمي، وقد أصدرت مصر القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، الذي أسس الإطار القانوني الوطني في هذا المجال، وتم تعديله لاحقاً ليتماشى مع المستجدات الدولية وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF). كما أنشئت بموجبه وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك المركزي المصري، باعتبارها الجهة الرقابية المستقلة المعنية بتلقي الإخطارات والتحقيق في شبهات غسل الأموال.

وقد تميزت المنظومة التشريعية المصرية بالتدرج والتوسع، إذ شملت إلى جانب القانون المشار إليه، مجموعة من النصوص القانونية في قوانين العقوبات، البنوك، الاستثمار، الضرائب، والجمارك، وكلها تُنظم العلاقة بين المؤسسات المالية والاقتصاد، وتفرض التزامات قانونية على الجهات الفاعلة في السوق لضمان الإفصاح، والتبليغ، والتحقق من مصادر الأموال.

ومع إدراج مكافحة غسيل الأموال ضمن أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، أصبح للإطار القانوني دور مزدوج: قانوني زجري من جهة، وتنموي وقائي من جهة أخرى، حيث تسعى الدولة إلى تحقيق اقتصاد شفاف وخالٍ من الفساد، قادر على جذب الاستثمارات، وتعزيز الثقة في النظام المالي الرسمي، ومن هنا، فإن تقييم فاعلية الإطار التشريعي المصري، وتحليل نقاط القوة والقصور فيه، يُعد خطوة أساسية لفهم مدى قدرته على التصدي لهذه الظاهرة، وتحقيق مستهدفات النزاهة المالية والتنمية المستدامة، وعلى هذا رأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم غسيل الأموال وأبعاده القانونية والاقتصادية.

المبحث الثاني: تطور التشريعات المصرية في مجال مكافحة غسيل الأموال.

المبحث الثالث: التزامات الجهات المالية وغير المالية وفق القانون المصري.

المبحث الأول

مفهوم غسيل الأموال وأبعاده القانونية والاقتصادية

تمهيد وتقسيم:

تُعد جريمة غسيل الأموال إحدى الجرائم الاقتصادية المعقدة والمتشعبة التي تُهدد بنية الاقتصاد الوطني، وتُقوض مقومات النزاهة المالية، لما تنطوي عليه من محاولات لإضفاء طابع المشروعية على أموال متحصلة من أنشطة غير قانونية، كالاتجار في المخدرات، والفساد، والتهرب الضريبي، وجرائم الإرهاب، وهي بذلك تمثل اعتداء مزدوجًا، ليس فقط على النظام المالي للدولة، بل أيضًا على منظومة العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها سياسات التنمية المستدامة.

فمن الناحية القانونية، يُقصد بغسيل الأموال تلك العمليات التي تهدف إلى تحويل الأموال الناتجة عن جرائم أصلية إلى أموال ذات مظهر شرعي، وذلك عبر مراحل متعاقبة تشمل: الإيداع، والتمويه، والدمج. وقد اعتُبرت هذه الجريمة ذات طبيعة خاصة من حيث تعدد أركانها وتشابك أطرافها، مما استوجب تدخل المشرع بنصوص قانونية واضحة ومباشرة، تُجرّم السلوك وتحدد المسؤولية، وتضع آليات رقابة فعالة. وقد بدأت التشريعات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية فيينا ١٩٨٨ وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، في فرض التزامات محددة على الدول لمواجهة هذه الجريمة، وهو ما تبنته مصر من خلال إصدار قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته^١.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن غسيل الأموال يؤدي إلى تشويه المؤشرات الكلية، ويضعف فعالية السياسات النقدية والمالية، ويُحبط الاستثمارات الشرعية، ويُسهّم في اتساع الاقتصاد الموازي، كما يُفقد الدولة ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية، ويُهدد استقرار القطاع المصرفي، ويُضعف قدرة الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن

١ (أحمد سامي عبد الفتاح، التحليل القانوني لجرائم غسيل الأموال في القانون المصري " دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠، ص٤٧-٦٦.

هنا تتضح أهمية بناء إطار قانوني متكامل قادر على تتبع الأموال غير المشروعة، وتعزيز الشفافية المالية ضمن مسار الإصلاح الاقتصادي والحوكمة الرشيدة،

وعليه، سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نتناول في المطلب الأول تعريف جريمة غسيل الأموال ومراحلها، ونعرض في المطلب الثاني للأبعاد الاجتماعية، وأخيرًا نخصص المطلب الثالث لبيان علاقة جريمة غسيل الأموال بتمويل الإرهاب. وذلك على النحو التالي.

المطلب الأول

تعريف جريمة غسيل الأموال ومراحلها

أولاً: المفهوم القانوني لغسيل الأموال: يُعرف غسيل الأموال (Money Laundering) قانونيًا بأنه "كل سلوك ينطوي على اكتساب، أو حيازة، أو تحويل، أو نقل، أو إخفاء، أو تمويه طبيعة الأموال المتحصلة من جريمة أصلية، بهدف إضفاء الصفة المشروعة عليها، مع العلم بعدم مشروعية مصدرها"^١.

وقد تبني القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ هذا المفهوم، حيث نص في مادته الثانية على تجريم كل من قام بعمليات تهدف إلى غسل الأموال الناتجة عن جرائم معينة، وحدد أركان الجريمة والعقوبات المترتبة عليها، كما أوجب على المؤسسات المالية وغير المالية الالتزام بآليات الإبلاغ والتحقق والمتابعة.

ثانيًا: مراحل عملية غسيل الأموال: تمر جريمة غسل الأموال بثلاث مراحل رئيسية تهدف إلى فصل الأموال غير المشروعة عن مصدرها الحقيقي، وهي^٢:

١. مرحلة الإيداع: (Placement) : يتم فيها إدخال الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي الشرعي، غالبًا من خلال البنوك أو الشركات أو شراء الأصول. تعتبر أخطر مرحلة من حيث إمكانية اكتشاف مصدر

^١ (أحمد سامي عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص ٨٦).

^٢ (محمد عبد الحميد، "القوانين المصرية في مكافحة غسيل الأموال: دراسة قانونية المركز القومي للبحوث القانونية ٢٠١٩، ص ٢٣-٣٥.

الأموال.

٢. **مرحلة التمويه أو التغطية: (Layering):** يجري فيها الجاني سلسلة من العمليات المعقدة (مثل التحويلات البنكية المتكررة، أو استخدام شركات وهمية) لإخفاء الأثر المالي وتتبع مصدر الأموال. تهدف هذه المرحلة إلى إرباك الجهات الرقابية ومنع الوصول إلى أصل الجريمة.

٣. **مرحلة الدمج: (Integration):** يتم فيها إعادة ضخ الأموال في الاقتصاد الرسمي في صورة استثمارات أو عقارات أو شركات، بحيث تبدو وكأنها أموال ناتجة عن نشاط مشروع، مما يجعل اكتشافها أكثر صعوبة.

المطلب الثاني

أبعاد جريمة غسيل الأموال

نعرض في هذا المطلب تباعاً للأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية لجريمة غسيل الأموال. وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأبعاد القانونية لغسيل الأموال: من الزاوية القانونية، تعد جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة عن الجريمة الأصلية، وقد لا يُشترط صدور حكم بالإدانة عن الجريمة الأصلية لإثبات غسل الأموال. وقد اعتمدت التشريعات الدولية والمصرية هذا المبدأ لتعزيز قدرة السلطات على ملاحقة مرتكبيها.

تتسم الجريمة بتعدد الأركان والأطراف، وقد تكون عابرة للحدود، مما يستدعي تفعيل آليات التعاون الدولي، وتحديث التشريعات الوطنية باستمرار، بما يضمن انسجامها مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، كما تُوجب القوانين على البنوك والجهات المالية التحقق من هوية العملاء، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وتطبيق مبدأ "اعرف عميلك"، مع فرض عقوبات جنائية ومدنية على المخالفين، تشمل الغرامات، ومصادرة الأموال، والحبس.

ثانياً: الأبعاد الاقتصادية لجريمة غسيل الأموال: تُسبب جريمة غسيل الأموال آثاراً اقتصادية عميقة وخطيرة، أبرزها:

- تشويه الدورة الاقتصادية، حيث تدخل أموال غير مشروعة في السوق وتنافس الأموال الناتجة عن أنشطة شرعية^١.
 - زعزعة الثقة في القطاع المالي والمصرفي، ما يؤثر سلبيًا على قرارات المستثمرين ويقلل من معدلات الادخار والاستثمار.
 - زيادة معدلات التضخم والبطالة، نتيجة تضخم وهمي في بعض القطاعات مثل العقارات أو الذهب.
 - اتساع الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدي إلى تهرب ضريبي، وانخفاض الإيرادات العامة.
 - تآكل فعالية السياسات الاقتصادية، حيث يصعب على صناع القرار تقدير الوضع الحقيقي للأسواق.
- ويرى الباحث انه من خلال ما سبق، يتضح أن مكافحة غسل الأموال تتطلب إطارًا تشريعيًا مرناً وفعالاً، بالإضافة إلى آليات رقابية واقتصادية متكاملة لضبط حركة الأموال المشبوهة، وحماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز الثقة في النظام المالي الرسمي، وتأتي أهمية ذلك مضاعفة في ظل التزامات مصر الوطنية والدولية، وسعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجية رؤية مصر ٢٠٣٠.

ثالثًا: الأبعاد الاجتماعية: تُعد جريمة غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية ذات الانعكاسات العميقة على النسيج الاجتماعي للدولة، إذ لا تقف آثارها عند حدود الإخلال بالسياسات المالية أو زعزعة النظام الاقتصادي فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى تدمير البنية الاجتماعية وتآكل القيم المجتمعية، ما يجعلها أحد أخطر مظاهر الجريمة المنظمة العابرة للحدود^٢.

١- التأثير على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص: تؤدي عمليات غسل الأموال إلى تشويه منطق التنافس المشروع في المجتمع، إذ يتم تمويل مشاريع ظاهرها قانوني بأموال غير شرعية، وهو ما يمنح أصحابها قوة شرائية واستثمارية غير عادلة مقارنة بالأنشطة الاقتصادية النزيهة، ونتيجة لذلك، تضعف فرص أصحاب الدخل المشروع في التوسع أو البقاء في السوق، مما يُفاقم مشكلات البطالة، ويُؤدي إلى تفاوت حاد في الدخل.

^١ (فاطمة الزهراء النجار، دور وحدة مكافحة غسل الأموال في مصر وآلية عملها ، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ٨٠-٥٦.

^٢ (عبد الحميد عبدالمجيد، جريمة غسل الأموال: دراسة مقارنة في القانون المصري والدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٢٦-٣٥.

ومن الناحية القانونية، يُعد هذا خرقاً لمبدأ العدالة الاقتصادية الذي يُفترض أن يكفله القانون عبر ممارسات نزيهة، وهو ما يعزز الحاجة إلى منظومة تشريعية صارمة تضمن تكافؤ الفرص وتُحاصر مظاهر الاقتصاد غير الرسمي.

٢- تآكل الثقة المجتمعية في الدولة والمؤسسات: عندما تنتشر جرائم غسل الأموال دون ردع قانوني حاسم، يشعر المواطن بانعدام الثقة في قدرة الدولة على تحقيق العدالة وحماية النظام العام، كما تُضعف هذه الظاهرة من هيبة المؤسسات الرقابية والمالية، وتزيد من الفجوة بين المواطن والدولة، مما يُغذي الشعور بالإقصاء والتهميش، ويدفع البعض إلى الانخراط في الأنشطة غير المشروعة بدافع النجاة الاقتصادية^١.

وهنا يتقاطع البُعد الاجتماعي مع البُعد الأمني، حيث يُسهم المال المغسول في تمويل العصابات، والفساد السياسي، والإرهاب، ما يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع وتهديد أمنه القومي.

٣- تعزيز ثقافة الاستهلاك غير المنتج: يميل من يملكون أموالاً غير مشروعة إلى الإنفاق المظهري والمبالغة في الاستهلاك، مما يُعزز نمطاً ثقافياً يقوم على الرفاهية غير المستندة إلى إنتاج حقيقي. وتنعكس هذه الأنماط الاستهلاكية في تغير سلوك الأفراد، وازدياد الفجوة بين الطبقات، وتنامي قيم سطحية تُمجّد الثراء السريع على حساب قيم العمل والاجتهاد.

ومن الناحية الاقتصادية، يُسبب ذلك تحولاً في البنية الاجتماعية، ويُضعف من أخلاقيات السوق، ويشجع على الكسب غير المشروع، وهو ما يتعارض مع أهداف الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة المنصوص عليها في رؤية مصر ٢٠٣٠.

٤- انعكاساتها على التعليم والصحة: يؤدي تسلل الأموال غير المشروعة إلى قطاعات مثل التعليم والصحة في صورة مؤسسات خاصة مملوكة لأصحاب المال المغسول إلى إعادة إنتاج التفاوت الطبقي، واحتكار الخدمات الجيدة للفئات القادرة فقط، في حين تتدهور الخدمات العامة بسبب ضعف التمويل الحكومي المرتبط بعائدات ضريبية متراجعة نتيجة التهرب وغسل الأموال، وهذا يُفضي إلى تراجع مؤشرات التنمية البشرية، ويُهدد بمزيد من الفجوات الاجتماعية والتمييز^٢.

1) Agarwal, J. "Money Laundering: New Forms of Crime and Victimization ", Paper presented at the National Workshop on New Forms of Crime, Victimization, Department of Criminology, University of Madras, 2006.p65-75.

^٢ (محمد سامي عبد العزيز، مكافحة الفساد وغسل الأموال: الإطار القانوني والمؤسسي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٢، ص ٢١ -

ويرى الباحث إن الأبعاد الاجتماعية لغسيل الأموال لا تقل خطورة عن آثارها المالية والاقتصادية، بل ربما تكون أكثر عمقاً من حيث تأثيرها على القيم، والسلم المجتمعي، واستقرار الدولة، ومن هنا، فإن التصدي لهذه الجريمة يتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الأطر الجنائية، لتدمج البعد الاجتماعي ضمن سياسات الوقاية والتشريع والمحاسبة، بما يعزز الشفافية والعدالة الاجتماعية في إطار أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

المطلب الثالث

علاقة جريمة غسيل الأموال بتمويل الإرهاب

رغم التشابه الظاهري بين جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من حيث الطبيعة المالية والتقنيات المستخدمة في إخفاء أو تحويل الأموال، فإنهما يختلفان جوهرياً في الأهداف والمصادر القانونية والاقتصادية. وقد أدى هذا التداخل إلى ضرورة التمييز بينهما بدقة، خاصة في ضوء التطور التشريعي المحلي والدولي، وضمن التزامات مصر تجاه مكافحة الجرائم المالية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠. وذلك على النحو التالي:

أولاً: من حيث المفهوم:

غسيل الأموال : هو إدخال الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية (مثل الاتجار في المخدرات، الفساد، التهريب، أو الدعارة) في النظام المالي المشروع، لإضفاء طابع قانوني عليها. أي أن مصدر المال غير مشروع، بينما الهدف هو إظهار مشروعيته.

تمويل الإرهاب : هو توفير أو جمع أو نقل الأموال، بغض النظر عن مشروعيتها، لدعم أنشطة إرهابية، أفراداً أو تنظيمات. أي أن المال قد يكون مشروعاً أو غير مشروع، لكن الهدف النهائي هو دعم فعل غير مشروع (الإرهاب).

ثانياً: من حيث الهدف:

في غسيل الأموال، يسعى الجاني إلى الانتفاع الشخصي وتضخيم الثروة عبر إخفاء مصدر الأموال وتحقيق مكاسب اقتصادية.

1) John Doe "Global Risk Assessment of Money Laundering and Terrorist Financing, world bank 2020.p45-88.

في تمويل الإرهاب، يكون الهدف أيديولوجيًا أو سياسيًا، وقد لا يترتب عليه نفع مادي مباشر للفاعل، بل يكون دعمه موجّهًا لأغراض تخريبية أو دينية أو عقائدية^١.

ثالثًا: من حيث المسار المالي:

في غسل الأموال: تبدأ العملية من جريمة أصلية (تهريب، فساد، رشوة...) تُولد أموالًا غير شرعية، ويتم بعد ذلك غسلها.

في تمويل الإرهاب: يمكن أن تبدأ بأموال نظيفة (تبرعات، دخل مشروع) تُوجه لتمويل عمليات إرهابية، ما يجعل الجريمة لا ترتبط حتميًا بجريمة سابقة.

رابعًا: من حيث المعالجة القانونية:

أدرج القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بمكافحة غسل الأموال، بعد تعديله، تمويل الإرهاب كجريمة مستقلة، ولكنها تدخل في ذات الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال، خصوصًا فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية، والإبلاغ، ومصادرة الأموال^٢.

وعلى المستوى الدولي، وضعت اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب (١٩٩٩) أساسًا قانونيًا متميزًا لمواجهة هذه الجريمة، فيما تبنت مجموعة العمل المالي (FATF) مقارنة شاملة تتضمن توصيات خاصة بكل من الجريمتين، مع الربط بينهما من حيث ضرورة التعاون الدولي، وتجميد الأصول، والمراقبة المالية^٣.

خامسًا: من حيث الآثار الاقتصادية:

^١ (شوقي السيد، التشريعات المصرية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٣٦-٤١.

^٢ (عبد العزيز سالمان، الجرائم الاقتصادية وغسل الأموال في ضوء الفقه والقضاء، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢٢، ص ٢٢-

1) M. J. Jackson The Anti-Money Laundering Handbook. Routledge, 2019, p12-44.

غسيل الأموال يؤثر على الاقتصاد الكلي من خلال إدخال أموال غير مشروعة إلى الأسواق، مما يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية، ورفع معدلات التضخم، وزيادة الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

-أما تمويل الإرهاب، فرغم أن حجمه المالي قد يكون أقل، إلا أن آثاره الاقتصادية تكون أكثر تدميرًا، لما يحدثه الإرهاب من تراجع الاستثمار، انهيار السياحة، نزوح رؤوس الأموال، وارتفاع الإنفاق الأمني، وهو ما يخل بمؤشرات التنمية والاستقرار^١.

ويرى الباحث أنه رغم التداخل بين جرمي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من حيث الوسائل، فإن التمييز بينهما أمر جوهري من الناحية القانونية والاقتصادية، خاصة على مستوى التشريع والتتبع الجنائي وتحليل الأثر المالي. ويُعد دمج المقاربتين ضمن سياسة وطنية موحدة، مدعومة بتشريعات فعالة وآليات رقابة متقدمة، ضرورة لتحقيق أهداف النزاهة المالية، الشفافية، والاستقرار ضمن أولويات استراتيجية مصر ٢٠٣٠.

^١ (منصور مصطفى، جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الاتفاقيات الدولية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٢، ص ٨١-٩٥.

المبحث الثاني

تطور التشريعات المصرية في مجال مكافحة غسيل الأموال

تمهيد وتقسيم:

شهد الإطار التشريعي المصري تطوراً ملحوظاً في مجال مكافحة جريمة غسيل الأموال، تماشيًا مع الالتزامات الدولية والإقليمية، ومتطلبات حماية الاقتصاد الوطني. فقد أدرك المشرع المصري مبكرًا خطورة هذه الجريمة على الاستقرار المالي والاجتماعي، وأثرها السلبي على مناخ الاستثمار والنزاهة المالية، ما استدعى تطوير منظومة قانونية فعّالة تواكب المعايير الدولية التي وضعتها مجموعة العمل المالي (FATF).

وقد تجلّى هذا التطور بشكل بارز في القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، والذي أنشئت بموجبه وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك المركزي، ثم توالى التعديلات، لا سيما بالقانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣ ورقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤، لتوسيع نطاق الجرائم الأصلية وتعزيز الصلاحيات الرقابية.

ومن الناحية الاقتصادية، أسهم هذا الإطار القانوني في تعزيز ثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري، وتحسين تصنيفه في المؤشرات العالمية، مما يدعم أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ المتعلقة ببناء اقتصاد تنافسي قائم على الشفافية والحوكمة، وسوف نوضح ذلك من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول

القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته

تُعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تهدد نزاهة الأنظمة المالية واستقرار الاقتصاد الوطني، وقد أدرك المشرع المصري مبكرًا خطورتها، فأصدر القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ لمكافحةها، وذلك في

إطار التزام مصر بالاتفاقيات الدولية والإقليمية، وتماشياً مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، التي تُعد المرجع العالمي في هذا المجال^١.

١- الإطار العام للقانون: يهدف القانون إلى تجريم كافة صور غسل الأموال الناشئة عن أنشطة غير مشروعة، حيث عرف الجريمة بأنها "كل فعل ينطوي على تحويل أو نقل أو إخفاء الأموال المتحصلة من جرائم بهدف إضفاء صفة المشروعية عليها"، كما نص على إنشاء وحدة مستقلة بالبنك المركزي تحت مسمى "وحدة مكافحة غسل الأموال"، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتختص بتلقي الإخطارات من المؤسسات المالية، وتحليلها، وإحالتها للنيابة العامة.

ويُلزم القانون المؤسسات المالية وغير المالية مثل البنوك، وشركات التأمين، والصرافة، ومحال الذهب، والمحامين، والمحاسبين، بضرورة الإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، والتوثيق، وحفظ السجلات، والتدريب^٢.

٢- التعديلات التشريعية على القانون: شهد القانون عدة تعديلات مهمة لتواكب المتغيرات العالمية وتُغلق الثغرات العملية، وأهمها:

أ- القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣: ركز على إعادة صياغة بعض المواد لتعزيز فعالية وحدة مكافحة غسل الأموال، وتوسيع نطاق الجهات المخاطبة بالقانون.

ب- القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤: أتاح تتبع الأموال محل الجريمة، ومصادرتها، ولو كانت مختلطة بأموال مشروعة، وشمل لأول مرة تمويل الإرهاب كجريمة منفصلة، ولكن مرتبطة بنفس الإطار القانوني، بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية.

١ (محمد علي: دور المؤسسات المالية في مكافحة غسل الأموال: القانون والاقتصاد: "دار البحوث القانونية ٢٠٢٠، ص ١٢٨-١٤٠.

٢ (عبد الرحيم إبراهيم، القانون الجنائي الاقتصادي وغسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ١١٣-١٢٥.

ج- قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠: وهو تعديل جوهرى أتاح إجراء تسويات مع المتهمين في جرائم غسل الأموال، وفق ضوابط صارمة، كما شدد العقوبات المالية والإجرائية^١.

٣- الأبعاد الاقتصادية للقانون:

فمن الناحية الاقتصادية، يُعد هذا القانون أداة استراتيجية لتعزيز النزاهة المالية والشفافية في النظام المصرفي، ومكافحة الاقتصاد الموازي. فغسل الأموال يؤدي إلى تشويه مؤشرات الاقتصاد الكلي، وخلق منافسة غير مشروعة، وزيادة معدلات التضخم والتهرب الضريبي.

وقد أسهم تطبيق القانون في رفع تصنيف مصر في مؤشرات الالتزام بالمعايير الدولية، وأعاد بناء الثقة في النظام المالي الوطني، مما شجع على جذب الاستثمار الأجنبي، وقلل من مخاطر إدراج مصر في القوائم الرمادية أو السوداء لمجموعة العمل المالي.

كما أن التعديلات التي لحقت بالقانون سمحت لمصر بتحديث أطر الرقابة والتفتيش المالي، وتفعيل الرقابة الاستباقية، لا سيما في القطاعات المعرضة للمخاطر، مثل العقارات، والمضاربات النقدية، والتحويلات الإلكترونية، وهو ما يدعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ الخاصة بتعزيز الشفافية، وتكافؤ الفرص، والحوكمة الرشيدة.

ويرى الباحث ان القانون يمثل رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته نموذجًا للتشريع المتطور والمتفاعل مع السياقات الدولية، بما يوازن بين حماية الحقوق والحريات الاقتصادية، وبين مواجهة الجرائم المالية بمنظور وقائي ورقابي صارم. ومن خلال هذا القانون، تؤكد مصر التزامها ببناء اقتصاد مستقر، خالٍ من الجرائم المنظمة، في إطار رؤية تنموية شاملة.

المطلب الثاني

القوانين المكملة لقانون مكافحة غسل الأموال في مصر

^١ (يوسف عبد الله: "الإصلاحات الاقتصادية والقانونية في مكافحة الفساد وغسيل الأموال في مصر" مركز الدراسات الاقتصادية، الطبعة: ٢٠٢٢، ص ٧٧-٨٩.

يمثل قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ الإطار التشريعي الأساسي في مصر لمكافحة الجرائم المالية، إلا أن فعاليته لا تتحقق بمعزل عن منظومة تشريعية متكاملة تُكمل أحكامه وتُعزز من آليات تطبيقه. وقد صدر في مصر عدد من القوانين ذات الطبيعة الاقتصادية والجنائية التي تُسهم في مكافحة غسل الأموال بشكل غير مباشر، من خلال تنظيم العمل المالي، وفرض الرقابة على المعاملات، وتجريم الأفعال المساعدة. ومن أبرز هذه القوانين: قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، قانون العقوبات، قانون الاستثمار، قانون سوق رأس المال، وقانون الضرائب^١.

١- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠:

يشكل هذا القانون الركيزة الأساسية للرقابة المالية على القطاع المصرفي، ويتقاطع بشكل مباشر مع مكافحة غسل الأموال، حيث ينص على:

-إلزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق نظم إفصاح دقيقة، والتعرف على هوية العملاء (KYC) ، وحفظ سجلات العمليات المالية لفترة زمنية محددة.

-منح البنك المركزي صلاحيات رقابية وتفتيشية واسعة، تشمل فرض جزاءات على البنوك غير الملتزمة بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

-دعم وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي، من خلال تيسير الحصول على المعلومات وتبادل البيانات مع الجهات المحلية والدولية.

ومن الناحية الاقتصادية، يُسهم هذا القانون في تعزيز الشفافية داخل الجهاز المصرفي، ويمنع تسرب الأموال المشبوهة إلى الدورة الاقتصادية الرسمية، ما يساهم في استقرار النظام المالي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

^١ (يوسف عبد الله: "الإصلاحات الاقتصادية والقانونية في مكافحة الفساد وغسيل الأموال في مصر، مرجع سابق، ص ٩٨-٩١.

٢- **قانون العقوبات المصري:** يتضمن قانون العقوبات نصوصًا تُكَمِّل منظومة مكافحة غسل الأموال، ولا سيما في الباب المتعلق بالجرائم الماسة بالمال العام، والفساد، الرشوة، التهريب، التزوير، والاتجار غير المشروع، وهي غالبًا ما تمثل الجرائم الأصلية التي تُغسل الأموال المتحصلة منها^١.

كما أن التعديلات التشريعية التي أدخلت على قانون العقوبات جرّمت إخفاء متحصلات الجريمة أو التصرف فيها بطريقة تُعيق العدالة، وهو ما يتقاطع مباشرة مع صور غسل الأموال.

اقتصاديًا، تُعد مكافحة الفساد والتهرب المالي من أهم عوامل استقرار الأسواق، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وتشجيع المناخ الاستثماري، بما ينعكس إيجابيًا على الناتج القومي الإجمالي.

٣- **قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧:** يُعد من أبرز القوانين الاقتصادية التي تخدم مكافحة غسل الأموال بشكل غير مباشر، من خلال:

- إرساء مبادئ الشفافية والحوكمة، ومنع تعارض المصالح، وإلزام المستثمرين بالإفصاح الكامل عن مصادر التمويل.

- اشتراط تقديم مستندات رسمية ومراقبة مصادر رأس المال الموجه للمشروعات الاستثمارية، وهو ما يُقلص فرص ضخ أموال مشبوهة في مشاريع قانونية.

- التنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى لضمان سلامة البيئة الاستثمارية.

وتبرز أهمية هذا القانون في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تهدف إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما لا يتحقق إلا في ظل بيئة قانونية مؤمنة ضد تسرب الأموال غير المشروعة.

٤- **قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته:** تُعد سوق الأوراق المالية أحد أكثر القطاعات عرضة لاستغلالها في عمليات غسل الأموال من خلال شراء وبيع الأسهم والسندات بصورة تُخفي مصدر الأموال، وقد عالج القانون ذلك من خلال:

- فرض رقابة مشددة على المعاملات المالية، وخاصة التحويلات الكبرى، والعمليات غير المبررة اقتصاديًا.

^١ (أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٩، ٢٠٢٠، ص ١١٤-١٣٦.

-إلزام الشركات المدرجة بالإفصاح المالي المنتظم والشفافية.

-تعاون الهيئة العامة للرقابة المالية مع وحدة غسل الأموال في تتبع العمليات المشبوهة.

لذلك فإن وجود سوق مال شفافة وخاضعة للرقابة الفعلية يُسهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وتحقيق أهداف التنمية، واستقطاب رؤوس الأموال المستقرة^١.

٥-قانون مكافحة الجريمة المنظمة وقانون مكافحة الإرهاب: يرتبط غسل الأموال ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، لذا فإن القوانين المنظمة لهذه الظواهر تُعد مكملة بطبيعتها للقانون الأساسي. وتُعتبر الأموال الناتجة عن أنشطة عصابات الجريمة المنظمة أو الموجهة لدعم الإرهاب من أبرز مصادر غسل الأموال^٢.

كما نص قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ على تجميد أموال الكيانات الإرهابية، والتصرف فيها بموجب قرارات قضائية، بما يعزز القدرة على حرمان الإرهاب من مصادر التمويل.

٦- :قوانين الضرائب (ضريبة الدخل - القيمة المضافة - التصالح الضريبي): تُعد الجرائم الضريبية من بين الجرائم الأصلية لغسل الأموال. وقد أسهمت قوانين الضرائب المصرية، لا سيما بعد تعديلات عام ٢٠٢٠، في:

- إلزام الأفراد والشركات بتقديم بيانات دقيقة عن مصادر الدخل.
 - تقليص الاقتصاد غير الرسمي من خلال توسيع القاعدة الضريبية.
 - التعاون مع الجهات الرقابية، كهيئة الرقابة الإدارية ووحدة غسل الأموال، لتحليل الحالات المشتبه بها.
- من المنظور الاقتصادي، تعزز هذه القوانين من قدرة الدولة على تحصيل مواردها السيادية، وتحقيق التوازن المالي، ومكافحة التهرب الضريبي، الذي يُعد مدخلاً شائعاً لغسل الأموال^٣.

1) John Doe: "Global Risk Assessment of Money Laundering and Terrorist Financing" World Bank ,2020,p45-55.

^٢ (نهى حسن إبراهيم، المسؤولية الجنائية في جرائم غسل الأموال في القانون المصري والدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٢٠١-٢٢٣.

^٣ (علياء حسن سعيد، دور وحدة مكافحة غسل الأموال في دعم الشفافية المالية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣، ص ٢٣٦-٢٥٥.

ويرى الباحث انه تكشف القراءة المنهجية للتشريعات المصرية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال عن تكامل قانوني واقتصادي واسع النطاق، يُسهم في بناء بيئة قانونية مرنة وراذعة في آن واحد. فكل من قانون البنك المركزي، وقانون العقوبات، وقانون الاستثمار، وسوق المال، والضرائب يشكل جزءاً من المنظومة التي تُضيق الخناق على الأموال غير المشروعة، وتمنع تسللها إلى الاقتصاد الرسمي.

ولا شك أن هذه القوانين، رغم اختلاف مجالاتها، تشترك جميعاً في تحقيق أحد أهم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠: تعزيز الشفافية، دعم النمو الاقتصادي، وترسيخ حوكمة الأسواق، وهي أهداف لا يمكن تحقيقها دون منظومة متكاملة وفعالة لمكافحة غسل الأموال.

المطلب الثالث

وحدة مكافحة غسيل الأموال في مصر

تُعد وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أحد أهم المؤسسات الرقابية في مصر، التي أنشئت بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، لتكون بمثابة المحور الوطني لتلقي وتحليل البلاغات حول الأنشطة المالية المشبوهة. وقد تأسست هذه الوحدة تماثلياً مع المعايير الدولية التي وضعتها مجموعة العمل المالي (FATF)، والتي تشترط وجود كيان وطني مستقل يُعرف بـ الوحدة الاستخباراتية المالية (FIU)، قادر على تنسيق الجهود الوطنية والدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أ- التأسيس والإطار القانوني:

نصت المادة (٣) من قانون مكافحة غسل الأموال على إنشاء وحدة مستقلة بالبنك المركزي المصري تسمى "وحدة مكافحة غسل الأموال"، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. ويتولى رئاستها قاضٍ بدرجة رئيس محكمة النقض أو ما يعادلها، ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الوزراء، لضمان حياد واستقلالية الوحدة عن الجهات الخاضعة لرقابتها.

وقد عززت التعديلات اللاحقة للقانون، لا سيما بالقانونين رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ و ١٧ لسنة ٢٠٢٠، من اختصاصات الوحدة وصلاحياتها، وأكدت على دورها المحوري في التنسيق مع جهات إنفاذ القانون، والجهات

1) Financial Action Task Force: "International Standards on Combating Money Laundering": FATF, : 2020, p17-25

الرقابية، والسلطات القضائية، بالإضافة إلى تفعيل التعاون الدولي وتبادل المعلومات مع وحدات الاستخبارات المالية الأخرى في الدول الأعضاء في مجموعة إيجمونت (Egmont Group).^١

ب- الهيكل التنظيمي والاختصاصات: تضم الوحدة عددًا من الإدارات المتخصصة، من بينها:

- إدارة التحليل المالي: تتولى فحص الإخطارات الواردة من الجهات المبلغة وتحليلها وفقًا لمعايير المخاطر.
- إدارة التعاون الدولي: تختص بتبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة في الخارج، وتنفيذ طلبات المساعدة القضائية.
- إدارة المتابعة والامتثال: تتابع مدى التزام الجهات المبلغة بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إدارة الدعم الفني والتدريب: تعمل على رفع كفاءة الكوادر المصرفية والمؤسسية في مجالات التحري المالي ومكافحة الجرائم المالية.

وتتمثل أهم اختصاصات الوحدة فيما يلي:

١. تلقي الإخطارات من الجهات المالية وغير المالية بشأن العمليات المشبوهة.
٢. تحليل المعلومات المالية والبيانات الفنية لاتخاذ قرار الإحالة للنسبة العامة.
٣. اقتراح السياسات العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٤. التنسيق مع السلطات الرقابية كالبنك المركزي، وهيئة الرقابة المالية، ومصلحة الضرائب، وغيرها.
٥. تبادل المعلومات محليًا ودوليًا، وفقًا للضوابط القانونية.

ج- الإطار الإجرائي وعملية التحليل المالي: تعتمد الوحدة على آلية واضحة تبدأ بـ:

١. استقبال البلاغات من الجهات المبلغة (البنوك، شركات التأمين، العقارات، المحاماة...).

2) : David J. Smith "International Legal Framework for Anti-Money Laundering" ,: Edward Elgar Publishing: 2021. 35-45.

٢. تحليل العمليات محل الاشتباه وفقاً لمعايير مؤشرات غسل الأموال (مثل تكرار العمليات النقدية، عدم وضوح مصدر الأموال، أو ارتباط العميل بجرانم سابقة).

٣. إجراء التحريات المالية والتحليل الفني المتقدم باستخدام قواعد بيانات محلية ودولية.

٤. إعداد تقرير تحليلي شامل يتضمن التوصية بالإحالة إلى جهات التحقيق، إذا ثبت الاشتباه الجدي.

٥. إبلاغ النيابة العامة أو جهاز الكسب غير المشروع أو هيئة الرقابة الإدارية لاتخاذ الإجراءات القضائية اللازمة.

د- الأبعاد الاقتصادية لنشاط الوحدة: تؤدي الوحدة دوراً محورياً في حماية الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة، وذلك من خلال:

• الحد من دخول الأموال غير المشروعة إلى الدورة الاقتصادية الرسمية، مما يمنع تضخم الكتلة النقدية بلا غطاء إنتاجي.

• تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال مكافحة التهرب الضريبي والأنشطة غير المشروعة التي تخل بالمنافسة.

• رفع ثقة المستثمرين الأجانب في النظام المالي المصري، وهو عامل حيوي في تحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية مثل مؤشر الشفافية ومؤشر التنافسية العالمية.

• دعم فعالية السياسات النقدية والمالية، حيث تؤدي عمليات غسل الأموال إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كالتضخم، وسعر الصرف، وعجز الميزانية.

كما ترتبط نشاطات الوحدة ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، خاصة ما يتعلق بمحور الحوكمة والشفافية، من خلال مكافحة الفساد المالي، ورفع كفاءة الأجهزة الرقابية.

هـ- التعاون الدولي والإقليمي:

انضمت وحدة مكافحة غسل الأموال في مصر إلى عضوية مجموعة إيجمونت عام ٢٠٠٤، وهي الشبكة الدولية لوحدات الاستخبارات المالية، ما أتاح لها تبادل المعلومات مع أكثر من ١٦٠ وحدة حول العالم.

كما تشارك الوحدة في أعمال مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ، وهي المجموعة الإقليمية التابعة لـ FATF ، وتخضع مصر لتقييمات دورية تُعنى بقياس التزام الدول بتوصيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب^١.

هذا التعاون الدولي يُعد ركيزة مهمة في التصدي للجرائم المالية عبر الحدود، ومتابعة الأموال المهربة، واسترداد الأصول المنهوبة، ومنع تمويل الشبكات الإرهابية.

و-التحديات والفرص المستقبلية:

رغم النجاحات الملحوظة التي حققتها الوحدة، إلا أن ثمة تحديات رئيسية ما زالت قائمة، منها:

• التحول الرقمي والجرائم الإلكترونية، حيث بات من الضروري تطوير أدوات التحليل المالي لتشمل العملات المشفرة، والمحافظ الإلكترونية.

• ضعف ثقافة الإبلاغ لدى بعض القطاعات غير المالية كالعقارات والمهن الحرة.

• الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية والنيابة العامة لتسريع الإجراءات.

• مواكبة المعايير الدولية المتغيرة بسرعة، خاصة فيما يتعلق بالشفافية الضريبية والملكية الفعلية للشركات.

في المقابل، فإن الوحدة أمام فرص هائلة لتعزيز فاعليتها، أبرزها:

• استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة في رصد العمليات المالية غير المعتادة.

• زيادة الوعي المؤسسي لدى الجهات المبلغة من خلال التدريب والإرشاد.

• دعم التشريعات الجديدة مثل قانون حماية البيانات الشخصية، لتعزيز الشفافية دون المساس بحقوق الأفراد^٢.

و يرى الباحث ان وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر تمثل النموذج المؤسسي المتقدم في المجال الرقابي، حيث تجمع بين الاختصاصات الفنية الدقيقة والاستقلال التنظيمي، ما يُمكنها من قيادة الجهود الوطنية لمكافحة الجرائم المالية بشكل متكامل.

1) J. S. Campbell: "AML Compliance: Law, Regulation, and Policy": Springer,2021.p88-133

1) Stephen P. Ziman: "Financial Institutions and the War on Money Laundering": Palgrave Macmillan.2020,p110-125.

وإلى جانب دورها القانوني، فإن تأثيرها الاقتصادي يظهر بوضوح في تعزيز الشفافية، حماية الاستثمارات، وتدعيم بيئة الأعمال، بما يضعها في موقع محوري في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.



المبحث الثالث

التزامات الجهات المالية وغير المالية وفق القانون المصري

تمهيد وتقسيم:

في إطار سعي الدولة المصرية لترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة المالية وتعزيز بيئة الاستثمار الآمن، أقر المشرع المصري منظومة متكاملة من الالتزامات الواقعة على الجهات المالية وغير المالية، بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته بشأن مكافحة غسل الأموال. وتستند هذه الالتزامات إلى المبادئ الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، وتُعد من الركائز الأساسية لمنع تدفق الأموال غير المشروعة إلى الاقتصاد الرسمي^١.

وتشمل الجهات المالية: البنوك، شركات التأمين، شركات الصرافة، التمويل العقاري، وسوق الأوراق المالية، وهي ملتزمة قانوناً بـ:

• التحقق من هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين (KYC).

• مراقبة العمليات المالية والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة إلى وحدة مكافحة غسل الأموال.

• الاحتفاظ بالسجلات المالية لفترة لا تقل عن خمس سنوات.

• تدريب الموظفين على آليات الكشف والإبلاغ.

أما الجهات غير المالية، مثل: شركات المحاماة، مكاتب المحاسبة، تجار المعادن الثمينة والعقارات، فتخضع أيضاً لهذه المنظومة، نظراً لكونها مداخل محتملة لغسل الأموال، خاصة في ظل التعاملات النقدية أو العابرة للحدود^٢.

اقتصادياً، تهدف هذه الالتزامات إلى تعزيز كفاءة النظام المالي وتقليل المخاطر النظامية، ومنع استخدام السوق المصري كملاذ للأموال غير المشروعة. كما تُسهم في رفع التصنيف الائتماني للدولة وجذب الاستثمار الأجنبي، عبر ضمان سلامة التعاملات وامتثال السوق للمعايير الدولية.

^١ (ناصر محمد" التحديات الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة غسل الأموال في مصر"أكاديمية الدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص٩٩-١٢٥.

^٢ (فوزية عبد الله" الحوكمة المالية في مصر: دور التشريعات في تعزيز الشفافية" دار الفكر للنشر، ٢٠٢١، ص٣٤-٥٥.

وهكذا، فإن التزام هذه الجهات لا يُعد فقط واجباً قانونياً، بل يمثل ركيزة جوهرية في دعم الأمن الاقتصادي وتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

وعليه، سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نعرض في المطلب الأول إلى ماهية الجهات المالية وغير المالية، ونخصص الثاني لبيان دور القضاء والنيابة العامة في تطبيق التشريعات المصرية لمكافحة غسل الأموال، وأخيراً نعرض في المطلب الثالث لدور التعاون الدولي وموقف مصر من الاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال.

المطلب الأول

ماهية الجهات المالية وغير المالية

تلعب الجهات المالية وغير المالية دوراً جوهرياً في التصدي لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد حرص المشرع المصري على تنظيم التزامات هذه الجهات بصورة تتسق مع المعايير الدولية، وتحديدًا توصيات مجموعة العمل المالي. وتأتي هذه التزامات في إطار رؤية استراتيجية تستهدف حماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز النزاهة والشفافية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة المشروعة. وفي هذا السياق، يكتسب القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته أهمية محورية، باعتباره الإطار التشريعي الرئيسي الذي يُنظم أدوار الجهات الملزمة بالإفصاح والمراقبة والتبليغ^١.

أولاً: التزامات الجهات المالية:

١- **تحديد الهوية والتحقق من العميل (اعرف عميلك KYC -)** وفقاً للمادة (٧) من القانون، تُلزم المؤسسات المالية، وعلى رأسها البنوك، بـ:

• تحديد هوية العميل والتحقق من بياناته من خلال مستندات موثقة.

• التحقق من هوية **المستفيد الحقيقي**، وهو الشخص الذي يمتلك أو يسيطر فعلياً على العميل أو الأموال.

• تحديث بيانات العملاء دورياً، خاصة في الحالات ذات الخطورة العالية. (High Risk Clients)

^١ (هالة حمدي النجار، أثر غسيل الأموال على الاستقرار الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٢، ص ١٥٢-١٦٥.

يُعد هذا الالتزام حجر الزاوية في منظومة مكافحة غسل الأموال، إذ يساعد على كشف العلاقات الوهمية والمعاملات المموهة^١.

٢- الإبلاغ عن العمليات المشبوهة^٢: المادة (١٤) تلزم الجهات المالية بـ:

• إخطار وحدة مكافحة غسل الأموال بأي عملية تُثير الشكوك بشأن طبيعتها أو مصدرها أو ارتباطها بجريمة.

• تقديم تقارير الاشتباه خلال فترة زمنية محددة، وفق نماذج فنية معتمدة.

• وتُعتبر هذه التقارير من الأدوات الأساسية في التحليل المالي الاستباقي.

٣- الاحتفاظ بالسجلات: أوجبت التشريعات الاحتفاظ بـ:

• سجلات بيانات العملاء ونسخ مستندات التحقق لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد إنهاء العلاقة.

• سجلات العمليات المالية محليًا ودوليًا، وسجل المعاملات المشبوهة.

يمكن هذا الالتزام الجهات الرقابية من تتبع مسارات الأموال ومراجعة مصادرها في أي وقت.

٤- الرقابة الداخلية والامتثال: تلزم التعليمات الجهات المالية بـ:

• تعيين مسؤول امتثال (Compliance Officer) يتبع الإدارة العليا.

• إنشاء نظام للرقابة الداخلية يتضمن آليات الكشف والإبلاغ.

• فحص المعاملات غير العادية آليًا وتحليل أنماطها.

تُعد هذه المنظومة ضرورية لتعزيز الحوكمة المؤسسية.

^١ (زينب منصور "الرقابة المالية على القطاعات غير المالية في مصر" دار النشر القانونية، ٢٠٢٢، ص ٤٥-٦٠.

^٢ (منى حسن عبدالعزيز، تحليل قانوني لجريمة غسل الأموال وفقًا للقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، رسالة دكتوراه، جامعة بني سويف،

٢٠٢٣. ص ٢١٢-٢٢٠.

٥- تدريب الموظفين^١: تلتزم المؤسسات بتقديم برامج دورية لتدريب العاملين على:

• مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• آليات الإبلاغ وإعداد تقارير الاشتباه.

• الجوانب القانونية للعقوبات المترتبة على الإهمال.

يُساهم ذلك في رفع كفاءة الكوادر ويحد من الأخطاء التشغيلية.

٦- تقييم المخاطر وتطبيق العناية الواجبة: طبقاً لنهج المخاطر المبني على التقييم (Risk-Based

Approach)، على المؤسسات أن: تجري تقييمًا داخليًا شاملاً لطبيعة المخاطر المرتبطة بعملائها ومنتجاتها.

• تُطبق إجراءات معززة للعناية الواجبة في الحالات عالية الخطورة (كالتعامل مع أشخاص مكشوفين سياسيًا

– PEPs).

ثانيًا: التزامات الجهات غير المالية: وفق المادة (١ مكرر) من قانون ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، تشمل هذه الجهات:

• مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية.

• مكاتب المحاسبة والمراجعة.

• تجار العقارات والمعادن الثمينة والمجوهرات.

• شركات التمويل العقاري وشركات الخصيم والإقراض غير البنكي.

^١ (مصطفى محمود الشاذلي، تقييم فعالية التشريعات المصرية في مكافحة غسل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، ٢٠٢١،

1) Robert L. S. Saldano: "International Anti-Money Laundering and Financial Crime": Wiley Finance, 2021, p22-35.

١- التسجيل لدى وحدة مكافحة غسل الأموال: أوجب القانون تسجيل الجهات غير المالية لدى وحدة مكافحة غسل الأموال في سجل خاص، يُمكن الوحدة من: متابعة أنشطتها. توجيه التعليمات الفنية. تقييم مدى امتثالها، لذلك يُعد التسجيل خطوة أساسية للرقابة الفعالة على القطاعات غير المصرفية.

٢- التحقق من هوية العملاء ومصدر الأموال^١:

• عند تنفيذ معاملات كبيرة (مثلاً شراء عقار، أو مجوهرات تفوق قيمتها المالية حدًا معينًا)، يجب توثيق هوية العميل.

• التحقق من مصدر التمويل المستخدم، خاصة في الحالات النقدية أو التعامل عبر أطراف ثالثة.

يساعد هذا الإجراء في منع استخدام هذه القطاعات كقنوات لغسل الأموال.

٣- الإبلاغ عن العمليات المشبوهة:

• رغم أن بعض الجهات (مثل المحامين) تخضع لقواعد سرية المهنة، إلا أن القانون المصري سمح بالإبلاغ في الحالات التي تنطوي على شبهات غسل أموال.

• تُقدم تقارير الاشتباه إلى الوحدة مباشرة.

٤- تدريب العاملين وتطوير نظم الامتثال:

• إلزام القطاعات بتدريب الموظفين المعنيين على مؤشرات الاشتباه.

• إدماج أنظمة مراقبة داخلية بسيطة وفعالة، تتناسب مع حجم ونشاط المؤسسة.

ثالثًا: الآثار القانونية لعدم الامتثال: يترتب على الإخلال بالالتزامات القانونية، سواء من الجهات المالية أو غير المالية، عدة نتائج^١:

^١ (أحمد زكريا عمر، الآثار الاقتصادية لجرائم غسل الأموال - دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ٢٠٢٢. ص ١١٥ -

١-المسؤولية الجنائية:

- يعاقب القانون على الامتناع العمدي عن الإبلاغ عن العمليات المشبوهة بالسجن والغرامة.
- في حال التواطؤ أو الإهمال الجسيم، قد تُوجه تهم التستر أو الاشتراك في الجريمة.

٢-الجزاءات الإدارية: تشمل:

- توجيه إنذارات رسمية.
- فرض غرامات مالية كبيرة.
- تعليق أو سحب الترخيص (خاصة في الجهات غير المالية).

٣-فقدان السمعة المؤسسية: قد يؤدي التقصير إلى:

- إدراج المؤسسة في قوائم المخاطر المرتفعة محليًا أو دوليًا.
- التأثير على قدرتها على فتح حسابات دولية أو الدخول في شراكات مصرفية.

رابعًا: الأثر الاقتصادي للامتثال بالتزامات مكافحة غسل الأموال^٢:

١-جذب الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال:

- يرفع الالتزام بهذه المعايير تصنيف الدولة في مؤشرات الحوكمة العالمية ومؤشرات الشفافية.
- يُطمئن المستثمرين إلى سلامة المناخ المالي.

٢-الحماية من العقوبات الدولية:

- الالتزام يجنب مصر إدراجها في قوائم الدول غير المتعاونة (مثل القائمة الرمادية لـ FATF ، ما قد يعرقل

1) James R. Vann : "Global Financial Crime and Money Laundering: The Role of Institutions": Springer,: 2019,p21-30.
2) L. S. Zaki: "Combating Money Laundering and Terrorist Financing": Cambridge University Press: 2020,p49-66.

حركة الأموال.

٣-تقوية الجهاز المصرفي:

•الالتزام يعزز استقرار النظام المالي ويحد من المخاطر النظامية.

•يُحفز دمج الاقتصاد غير الرسمي، ويُسهل تنفيذ السياسات النقدية بفعالية أكبر.

خامساً: جهود التفعيل والتحديات القائمة^١:

•إصدار دليل إرشادي من وحدة مكافحة غسل الأموال يوضح التزامات الجهات المختلفة.

•تنظيم ورش تدريبية للعاملين بالقطاعات المختلفة.

•إدماج منظومة الإبلاغ الإلكتروني وتقارير المخاطر.

والتحديات^٢:

•ضعف الوعي لدى بعض القطاعات غير المالية بأهمية الامتثال.

•نقص الكوادر المؤهلة لتقييم العمليات المالية.

•مقاومة بعض الجهات (كمكاتب المحاماة) بحجة حماية سرية العميل.

ويرى الباحث يُعد التزام الجهات المالية وغير المالية بتطبيق قانون مكافحة غسل الأموال هو الخط الدفاعي الأول ضد تسلل الأموال غير المشروعة إلى الاقتصاد الوطني. ويشكل هذا الالتزام منظومة تكاملية تهدف إلى تعزيز الشفافية، النزاهة، والاستقرار المالي، ما يجعله ركناً أساسياً في تنفيذ مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وتحقيق

^١ (هالة السعيد، "دور التشريعات الاقتصادية في دعم النزاهة المالية في مصر"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، العدد ٤٤، ٢٠٢٣، ص ١٥-٤٢.

^٢ (سالي عبد الغني، "المنظور القانوني لغسل الأموال في ضوء القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢"، مجلة كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، العدد ٧٨، ٢٠٢٢، ص ٧١-٩٦.

تنمية اقتصادية مستدامة قائمة على الحوكمة والمساءلة، ومن ثم، فإن تحقيق الامتثال الفعال لا يقتصر على الجانب القانوني فقط، بل يمتد ليشكل حائط صد اقتصادي ومؤسسي ضد مهددات الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني

دور القضاء والنيابة العامة في تطبيق التشريعات المصرية لمكافحة غسل الأموال

يُعد القضاء المصري والنيابة العامة ركنين رئيسيين في تفعيل منظومة مكافحة غسل الأموال، حيث يضطلعان بمهمة تنفيذ أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، وضمان فاعليته على أرض الواقع. ولا يقتصر هذا الدور على النظر في القضايا وإصدار الأحكام، بل يمتد إلى الإشراف على التحقيقات، وضمان احترام حقوق الأفراد ومؤسسات الأعمال، وتحقيق التوازن بين مكافحة الجريمة وحماية الحريات الاقتصادية^١.

وتنبع أهمية هذا الدور من أن جريمة غسل الأموال تُعد من الجرائم الاقتصادية المعقدة التي تتطلب فهماً دقيقاً للعلاقات المالية والتجارية، والقدرة على تتبع حركة الأموال وتحليل الأنماط السلوكية للمشتبه بهم، وهو ما يستدعي توافر جهاز قضائي ونيابي متخصص ومدرّب.

أولاً: دور النيابة العامة في مكافحة غسل الأموال:

١- **التحقيق وتحريك الدعوى الجنائية:** تتولى النيابة العامة — بوصفها سلطة التحقيق الأصلية في مصر — مسؤولية مباشرة في تلقي البلاغات المحالة من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو من الجهات الرقابية، ثم إجراء التحقيقات الأولية بشأنها. يشمل ذلك^٢:

- استدعاء الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين للتحقيق معهم في الوقائع محل الشبهة.
- إصدار قرارات التحفظ على الأموال أو تجميدها، بعد العرض على محكمة الجنايات المختصة، وفقاً للمادة (٢٠٨ مكرر أ) من قانون الإجراءات الجنائية.
- طلب المساعدة القضائية الدولية، وتبادل المعلومات مع الدول الأخرى عبر القنوات الرسمية، خاصة في القضايا ذات البعد العابر للحدود.

1) F. A. Smith: "Global Legal Perspectives on Anti-Money Laundering": Oxford University Press: 2020,p81-92.

1) John Madinger: "Money Laundering: A Guide for Criminal Investigators": CRC Press: 2019,p14-26.

٢-التنسيق مع الجهات الرقابية: تُمارس النيابة العامة دورًا محوريًا في التنسيق مع:

• البنك المركزي المصري عند فحص الحسابات المصرفية.

• هيئة الرقابة المالية فيما يخص الأنشطة غير المصرفية.

• وحدة غسل الأموال باعتبارها الجهة الفنية التي تُحلل المعاملات المشبوهة وتُعد التقارير المالية.

هذا التنسيق يسهم في تكوين صورة متكاملة حول مسارات الأموال، وهو أمر حاسم في إثبات جريمة غسل الأموال.

٣-حماية سرية التحقيق وضمان المحاكمة العادلة: رغم خطورة جريمة غسل الأموال، إلا أن النيابة العامة تلتزم بعدم الإضرار بسمعة المؤسسات المالية والاقتصادية المتعاملة، وتراعي سرية التحقيقات حتى لا تؤثر سلبًا على بيئة الأعمال. كما تضمن حقوق الدفاع وتكفل مبدأ "المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

ثانيًا: دور القضاء في نظر جرائم غسل الأموال:

١-التخصص القضائي ودوائر غسل الأموال:

أُنشئت في محاكم الجنايات دوائر مختصة لنظر جرائم غسل الأموال، ما يُعزز التخصص ويسرّع إجراءات التقاضي، وتُعد محكمة القاهرة الاقتصادية من أبرز الهيئات القضائية التي تباشر هذا النوع من القضايا، بفضل الكوادر القضائية ذات الخبرة في المجال الاقتصادي.

٢-تفسير النصوص القانونية وتوسيع نطاق التجريم: من خلال الأحكام القضائية الصادرة في هذا المجال، ساهم القضاء المصري في:

• تفسير مصطلحات غامضة مثل: "الأموال المتحصلة من جريمة"، أو "التمويه"، أو "التحويل المالي الغامض".

• توسيع نطاق التجريم ليشمل صورًا غير تقليدية لغسل الأموال مثل الاستثمار في العقارات، العملات المشفرة، وتجارة الأعمال الفنية.

• الربط بين الجرائم الأصلية (مثل الاتجار في المخدرات، الرشوة، التهرب الضريبي) وبين عمليات الغسل،

2) Karen L. Boudreau: "Money Laundering Control: Strategies for Financial Institutions": Palgrave Macmillan: 2020,p24-33.

حتى وإن لم تتم داخل مصر، ما يُجسد مبدأ الاختصاص الإقليمي الموسع.

٣-توقيع العقوبات الرادعة ومصادرة العائدات: يُخول للقضاء توقيع العقوبات المنصوص عليها في القانون، والتي تشمل:

• السجن المشدد والغرامات التي تعادل مثلي الأموال محل الجريمة.

• مصادرة الأموال محل الغسل والعائدات المتحصلة منها.

• الحكم بالتعويضات لصالح الدولة في حالة الإضرار بالاقتصاد الوطني.

تُسهم هذه الأحكام في إحداث أثر رادع، وتؤكد جدية الدولة في مكافحة هذه الجريمة.

ثالثًا: الأثر الاقتصادي لأداء القضاء والنيابة في هذا المجال:

١-تعزيز ثقة المستثمرين: تؤدي فعالية القضاء والنيابة في مكافحة غسل الأموال إلى تعزيز مناخ الاستثمار، من خلال:

• التأكيد على سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية.

• طمأنة المستثمرين إلى أن الأموال غير المشروعة لن تزاحمهم في السوق المشروع.

• دعم تصنيف مصر في المؤشرات الدولية الخاصة بالشفافية و"مؤشر مدركات الفساد".

٢-حماية الاقتصاد الرسمي: يسهم القضاء والنيابة في:

• الحد من دخول الأموال غير النظيفة إلى القطاعات الحيوية مثل العقارات، والتجارة، والتمويل.

• دعم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي، من خلال ضبط المعاملات غير الموثقة وتتبع تمويلاتها.

^١ (إيهاب الخولي، "تمويل الإرهاب وتمييزه عن غسل الأموال – قراءة في القوانين المصرية"، المجلة المصرية للقانون الجنائي، العدد ٩٠، ٢٠٢٣،

٣- تحسين صورة مصر دوليًا: تُعد الأحكام القضائية والنيابية ركيزة أساسية في التقارير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) والبنك الدولي وصندوق النقد. وتعكس تلك الأحكام مدى التزام مصر بالمعايير العالمية، مما يُعزز موقفها في المفاوضات الاقتصادية والتمويلية^١.

رابعًا: التحديات التي تواجه القضاء والنيابة: رغم الجهود المبذولة، إلا أن هناك تحديات قائمة، منها:

• صعوبة تتبع الأموال الافتراضية والرقمية، خاصة مع انتشار العملات المشفرة التي تُستخدم كأداة للغسل.

• نقص الكوادر الفنية المتخصصة في التحليل المالي المعقد داخل بعض النيابة.

• بطء بعض إجراءات التعاون الدولي في تتبع الأموال العابرة للحدود.

• التوازن الحساس بين السرية المصرفية وحقوق الدولة في الاطلاع على البيانات المالية^٢.

ويرى الباحث يُجسد دور القضاء والنيابة العامة في مصر في مجال مكافحة غسل الأموال أحد الأعمدة الأساسية لحماية الاقتصاد الوطني وترسيخ سيادة القانون. فهما لا يكتفيان بتطبيق النصوص، بل يسهمان في تطوير الفهم القانوني للجريمة، وتحقيق العدالة الجنائية والاقتصادية. وفي ظل التحديات المتسارعة التي تفرضها التقنيات الحديثة والعولمة المالية، يظل تطوير قدرات القضاء والنيابة وتوفير الموارد الفنية والتقنية ضرورة حتمية لضمان استمرار فاعلية المنظومة القانونية ضمن أهداف استراتيجية مصر ٢٠٣٠.

المطلب الثالث

دور التعاون الدولي وموقف مصر من الاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال

تُعد جريمة غسل الأموال من الجرائم العابرة للحدود، مما يجعل التعاون الدولي ضرورة حتمية لا غنى عنها في مواجهتها. وقد أدركت مصر مبكرًا أن فعالية منظومتها التشريعية لمكافحة غسل الأموال تعتمد بشكل كبير على مدى انخراطها في النظام القانوني الدولي، وهو ما انعكس بوضوح في التزاماتها واتفاقياتها الدولية^١.

1) Albert Goldstein "The Impact of Anti-Money Laundering Laws on Global Finance": Cambridge University Press: 2021,p25-44.

٢ (: أشرف سعيد": مكافحة غسل الأموال في النظام المصرفي المصري: إطار قانوني وعملي"دار النشر الأكاديمية، ٢٠٢١، ص٥٦-٧٠.

أولاً: الإطار الدولي الحاكم: تنخرط مصر في عدد من الاتفاقيات الدولية الأساسية التي تُشكل الإطار القانوني العالمي لمكافحة غسل الأموال، من أهمها:

• اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات (اتفاقية فيينا ١٩٨٨)، التي تُعد أول وثيقة دولية تعرّف غسل الأموال وتجرمه.

• اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو ٢٠٠٠)، والتي أُرست مبدأ التعاون القضائي وتبادل المعلومات.

• مجموعة العمل المالي (FATF)، حيث تلتزم مصر بمعاييرها الأربعين الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي تُقيّم دورياً ضمن عملية "التقويم المتبادل" التي تُسهم في تحسين البيئة التشريعية والتنفيذية^١.

ثانياً: التعاون القضائي وتبادل المعلومات^٢:

تنص المادة ١٦ من قانون مكافحة غسل الأموال المصري (رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢) على أن وحدة مكافحة غسل الأموال المصرية هي الجهة المختصة بتبادل المعلومات مع الجهات النظيرة الأجنبية، وذلك وفق مذكرات تفاهم تضمن السرية والشرعية. وقد أبرمت مصر أكثر من ٤٠ مذكرة تفاهم مع وحدات نظيرة في دول متعددة، ما يُيسر تعقب الأموال المهربة واسترداد العوائد الإجرامية.

ثالثاً: الأثر الاقتصادي للتعاون الدولي: يسهم التعاون الدولي في:

• تحسين تصنيف مصر المالي والانتمائي، من خلال الالتزام بالحوكمة المالية العالمية.

^١ (عادل حسن "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال: دراسة مقارنة: "مكتبة القانون العربي، ٢٠١٩، ص ١٠٢-١١٥).

^٢ (خالد شحاتة "نظام الرقابة المالية في مصر: دراسة تحليلية" دار الجامعات المصرية، ٢٠٢١، ص ٦٨-٧٥).

(٢) شيرين رمضان، "النزاهة المالية كأداة لمحاربة الفساد وغسل الأموال"، مجلة الشفافية والنزاهة، الهيئة العامة للرقابة المالية، العدد ١٢، ٢٠٢١، ص ٨٨-١١٢.

- جذب الاستثمارات الأجنبية عبر التأكيد على شفافية النظام المصرفي المصري.
- منع إدراج مصر ضمن القوائم الرمادية أو السوداء دولياً، وهو ما يُعد شرطاً أساسياً للاستقرار الاقتصادي.
- ويرى الباحث ان التعاون الدولي يُجسد ركيزة أساسية في الاستراتيجية المصرية لمكافحة غسل الأموال، ليس فقط لأسباب قانونية بل أيضاً لتعزيز سلامة الاقتصاد الوطني. ويُعد تكامل القوانين الوطنية مع المعايير الدولية ضماناً فعلياً لحماية مصر من تدفقات الأموال غير المشروعة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.



الفصل الثاني

دور التشريعات المصرية في تعزيز النزاهة المالية ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠

تمهيد وتقسيم:

تُمثل النزاهة المالية أحد الركائز الأساسية في بناء اقتصاد وطني قادر على النمو المستدام والتنافسية العالمية، ويُعد تعزيزها التزامًا استراتيجيًا تتبناه الدولة المصرية ضمن أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تهدف إلى بناء مؤسسات قوية، وحوكمة رشيدة، ونظام مالي شفاف وعادل. وفي هذا السياق، برزت المنظومة التشريعية المصرية كأداة فاعلة في دعم الشفافية، ومحاربة الفساد، ومنع تدفقات الأموال غير المشروعة، وعلى رأسها جريمة غسل الأموال.

فمن الناحية القانونية، اعتمدت الدولة المصرية على إصدار حزمة من التشريعات التي تستهدف ضبط التعاملات المالية، وتقييد الممارسات غير المشروعة، وتحقيق الرقابة على مصادر الأموال وتحركاتها، ويأتي القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال كحجر زاوية في هذه المنظومة، حيث يُجسد التزام مصر بمتطلبات الشفافية الدولية، ويمنح سلطات التحقيق والرقابة الأدوات القانونية اللازمة لتتبع الأموال المشبوهة ومصادرتها. كما طوّرت مصر بنيتها المؤسسية بإنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي جهاز مستقل يتولى التنسيق الوطني والدولي في هذا المجال.

ومن منظور اقتصادي، فإن تعزيز النزاهة المالية يساهم في حماية الاقتصاد الرسمي من تغلغل الأموال غير النظيفة، ويحسن مناخ الاستثمار، ويزيد من كفاءة تخصيص الموارد. فغسل الأموال، والفساد المالي، وسوء استخدام الأصول، تُعد جميعها مهددات مباشرة للاستقرار المالي، تؤدي إلى تشويه المنافسة، ورفع كلفة التمويل، وتآكل الإيرادات العامة. ومن هنا، تسعى الدولة من خلال تشريعاتها إلى دمج القطاع غير الرسمي، وتحسين نظم الإفصاح، وتطوير قواعد مكافحة التهرب الضريبي وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

وتأتي هذه الجهود التشريعية متوافقة مع الأطر الدولية مثل معايير مجموعة العمل المالي (FATF)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مما يُعزز من مكانة مصر الدولية ويجنبها الإدراج في القوائم الرمادية أو السوداء، وهو ما يؤثر إيجابيًا على تصنيفها الائتماني والمالي.

وبالتالي، فإن التشريعات المصرية ليست مجرد أدوات زجرية أو عقابية، بل تُعد أداة تنموية تساهم في بناء بيئة اقتصادية آمنة ومستدامة، تُشجع على الاستثمار، وتُعزز كفاءة الأداء المالي العام، وترتقي بمستوى الخدمات الحكومية والرقابة المؤسسية.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن التشريعات المصرية تلعب دورًا مزدوجًا: فهي تُرسخ النزاهة المالية من خلال تأطير قانوني محكم، كما تسهم في ترسيخ الثقة الاقتصادية وتهيئة بيئة أعمال جاذبة ومتوازنة، بما يتماشى مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ الرامية إلى بناء اقتصاد حديث وعادل وقائم على مبادئ الشفافية والمساءلة، وسوف نوضح ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم النزاهة المالية وعلاقته برؤية مصر ٢٠٣٠.

المبحث الثاني: فعالية التشريعات المصرية في تحقيق النزاهة والشفافية.

المبحث الثالث: التحديات والحلول المقترحة لتعزيز النزاهة ومكافحة غسيل الأموال.

المبحث الأول

ماهية النزاهة المالية وعلاقته برؤية مصر ٢٠٣٠

تمهيد وتقسيم:

تعد النزاهة المالية أحد المفاهيم الجوهرية التي تُبنى عليها الاقتصادات الحديثة، وهي تشير إلى مدى التزام الأنظمة المالية والاقتصادية بالشفافية، والمساءلة، والامتثال للقوانين، ومنع إساءة استخدام النظام المالي لأغراض غير مشروعة مثل الفساد، وغسل الأموال، والتهرب الضريبي، ويُعد هذا المفهوم من الركائز الأساسية لأي استراتيجية تنموية تهدف إلى تعزيز الثقة في الدولة ومؤسساتها، وضمان توزيع عادل للموارد، وتحقيق استقرار اقتصادي ومالي طويل الأمد.

فمن المنظور القانوني، تُعبر النزاهة المالية عن مدى كفاءة التشريعات المنظمة للقطاع المالي في ضمان الرقابة والإفصاح ومنع الممارسات غير المشروعة. فالقوانين التي تُنظم مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والتصريح بالمصادر المالية، والإفصاح الضريبي، تُعد جميعها أدوات لحماية النظام المالي من التلاعب. كما أن وجود أجهزة رقابية مستقلة، كوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهيئات التفتيش المالي، يُمثل ترجمة مؤسسية لهذا المفهوم في الواقع القانوني المصري.

أما من المنظور الاقتصادي، فالنزاهة المالية تُسهم في تحقيق كفاءة الأسواق، وجذب الاستثمار، وتقليل الفاقد في الموارد العامة، إذ يُسهم غياب النزاهة في إضعاف بيئة الأعمال، ورفع تكاليف التمويل، وهروب رؤوس الأموال،

وهو ما يضر بمعدلات النمو والتنمية. وعليه، فإن الدولة تسعى من خلال سياسات النزاهة إلى زيادة كفاءة الإنفاق العام، وتوسيع القاعدة الضريبية، وضمان العدالة في توزيع الثروة.

وقد جاءت رؤية مصر ٢٠٣٠ لتضع النزاهة المالية في قلب أهدافها، خاصة في محور "الحوكمة والشفافية"، حيث تركز على تطوير البنية التشريعية والتنفيذية لمنع الفساد المالي، وتدعيم الشفافية في أداء المؤسسات العامة، وتحقيق التوازن بين حرية الاستثمار ومكافحة الممارسات الضارة بالاقتصاد.

وبالتالي، فإن النزاهة المالية تمثل التقاءً بين القانون والاقتصاد، فهي ليست فقط مطلباً تشريعياً، بل شرطاً أساسياً لتحقيق النمو المستدام وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تسعى لبناء دولة حديثة قائمة على الكفاءة، والانضباط المالي، واحترام سيادة القانون، وهو ما سنوضحه من خلال النقاط الآتية.

المطلب الأول

تعريف النزاهة المالية

تُعرف النزاهة المالية بأنها مجموعة من المبادئ والمعايير التي تضمن التزام الأفراد والمؤسسات والدولة ككل بإدارة الموارد المالية بصورة شفافة، مسؤولة، ومطابقة للقانون، بما يمنع التلاعب، الفساد، وغسل الأموال، ويحقق الاستخدام الأمثل للمال العام والخاص. وهي بذلك تُعد أحد المكونات الجوهرية لأي نظام مالي سليم، سواء على المستوى المحلي أو الدولي^١.

أولاً: الإطار القانوني للنزاهة المالية:

في السياق القانوني، تُشير النزاهة المالية إلى مدى امتثال الأنشطة الاقتصادية والتعاملات المالية للقوانين والتشريعات ذات الصلة، مثل قوانين مكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب، مكافحة الفساد، الإفصاح الضريبي، وحوكمة المؤسسات المالية. وتُفرض هذه القوانين لضمان الشفافية، وتتبع مصادر الأموال، ومنع استخدامها في أغراض غير مشروعة أو تدميرية. كما ترتبط النزاهة المالية بوجود أجهزة رقابية مستقلة، كـ "وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، وهيئات التفتيش المالي، التي تعمل على كشف ومنع التجاوزات التي تهدد النظام المالي^٢.

(^١) عبد الكريم علي "إصلاحات قانونية في مكافحة غسل الأموال: نحو نظام قانوني أكثر فاعلية" مؤسسة الوسيط القانونية، ٢٠٢١، ص ١٠٤-١١٥.

(^٢) هالة السعيد، "دور التشريعات الاقتصادية في دعم النزاهة المالية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٠-٣٩.

كذلك، تُعد قواعد الإفصاح المالي، والمساءلة، وفرض العقوبات القانونية عند ارتكاب مخالفات من أبرز مظاهر النزاهة القانونية، والتي تضمن سلامة النظام المالي من التلاعب أو إساءة الاستخدام.

ثانياً: الإطار الاقتصادي للنزاهة المالية:

من الجانب الاقتصادي، تمثل النزاهة المالية ضماناً لاستخدام الموارد بكفاءة وعدالة، حيث تمنع تبديد المال العام، وتحسن آليات تحصيل الإيرادات وتوزيعها، وتُعزز مناخ الأعمال. فالنزاهة تقلل من التكاليف المرتبطة بالفساد مثل الرشاوى والممارسات الاحتكارية، وترفع من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب. كما تُساعد في توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة العائدات العامة دون الحاجة إلى تحميل المواطنين أعباء إضافية.

وتُعد النزاهة المالية أساساً لضمان العدالة الاجتماعية، حيث تُحقق توزيعاً أكثر كفاءة للموارد، وتُقلل من الفوارق الناتجة عن التهرب أو التلاعب المالي، وتسهم في بناء اقتصاد مستدام يحترم القانون ويخدم الصالح العام.

وبالتالي، فإن النزاهة المالية لا تُعد فقط مصطلحاً إدارياً أو أخلاقياً، بل هي آلية قانونية واقتصادية متكاملة، تُسهم في تعزيز استقرار الدولة، وحماية النظام المالي، وضمان العدالة والتنمية، لا سيما في إطار الاستراتيجيات الوطنية مثل رؤية مصر ٢٠٣٠.

المطلب الثاني

العلاقة بين النزاهة المالية والتنمية المستدامة

تُعد النزاهة المالية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لما تفرضه من مبادئ الشفافية، والمساءلة، والإدارة الرشيدة للموارد المالية العامة والخاصة. فبينما تُشكل التنمية المستدامة إطاراً شاملاً لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، فإن النزاهة المالية تُعد الأداة الحاكمة لضمان توزيع عادل للموارد، ومنع تسربها إلى أنشطة غير قانونية مثل الفساد وغسل الأموال، وتعزيز كفاءة المؤسسات العامة^١.

فمن الناحية القانونية، تُعتبر النزاهة المالية امتثالاً صريحاً للقوانين والتشريعات المنظمة للأنشطة المالية، وعلى رأسها قوانين مكافحة غسل الأموال، ومكافحة الفساد، والشفافية المالية، والإفصاح الضريبي. وتؤسس هذه القوانين

١ (مصطفى عباس "التحديات القانونية والإجرائية في مكافحة غسل الأموال في مصر: "دار البحوث القانونية، ٢٠٢٢، ص ٨٨-٩٨.

بيئة قانونية تحفز السلوك المالي المسؤول، وتمنع استخدام المال العام أو النظام المالي في أغراض غير مشروعة، مما يُعزز الثقة العامة في مؤسسات الدولة، ويُقلل من مخاطر الفساد الإداري والمالي.

وتشير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣)، في أكثر من مادة، إلى أن مكافحة الفساد وحماية المال العام يمثلان دعامة مباشرة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي السياق المصري، فإن التشريعات المرتبطة بالنزاهة المالية، مثل القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، تُعد أساساً لضبط تدفقات الأموال وضمان استخدامها في الأنشطة الاقتصادية المشروعة، وهو ما يصب مباشرة في دعم تمويل خطط التنمية المستدامة^١.

أما من الجانب الاقتصادي، فإن غياب النزاهة المالية يؤدي إلى استنزاف الموارد العامة، وتشويه بيئة الاستثمار، وتقويض العدالة الاقتصادية، فالفساد وغسل الأموال يُعدان من أبرز العوامل التي تُعرقل التنمية في الدول النامية، حيث تُفقد الموازنات العامة مليارات الجنيهات سنوياً نتيجة التهرب الضريبي، وإساءة استخدام الدعم، والإنفاق غير الرشيد.

وعلى العكس، فإن وجود منظومة نزاهة مالية قوية يُساعد على^٢:

١- **زيادة كفاءة تخصيص الموارد**: من خلال التوجيه السليم للإنفاق العام نحو البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية.

٢- **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي**: لأن الشفافية تقلل من المخاطر وتُحفز المستثمرين على الدخول في السوق.

٣- **تعزيز الإيرادات العامة**: عبر تحسين نظم التحصيل الضريبي، ومنع التهرب والتلاعب.

٤- **تحقيق الاستقرار المالي والنقدي**: بمنع تدفق الأموال غير المشروعة التي تضر بالأسواق والعملة الوطنية.

كل ذلك يسهم في دعم ركائز التنمية المستدامة، من خلال تمويل البرامج الاجتماعية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وحماية الاقتصاد من الهشاشة أمام الأزمات.

ولقد وضعت رؤية مصر ٢٠٣٠ النزاهة المالية في قلب استراتيجيتها للتنمية المستدامة، من خلال تبني محاور الحوكمة والشفافية، وتطوير نظم الرقابة والتدقيق، والتحول الرقمي في إدارة المال العام. وتسعى الدولة إلى تعزيز

^١ (طارق عوض، "التشريعات المصرية وأثرها في مكافحة غسل الأموال – دراسة تقييمية"، المجلة الدولية للدراسات القانونية والاقتصادية،

جامعة بني سويف، العدد ٢١، ٢٠٢٢، ص ٥٧-٨٤.

1) : FATF: "FATF Recommendations on Anti-Money Laundering": FATF: 2021p6-25

مؤشرات النزاهة من خلال إعادة هيكلة الجهاز الإداري، وتطوير التشريعات المالية، والربط بين قواعد مكافحة الفساد وقواعد التنمية، باعتبار أن المال العام مورد استراتيجي لتحقيق الأهداف التنموية.

الخلاصة: يتضح أن العلاقة بين النزاهة المالية والتنمية المستدامة هي علاقة تكاملية قائمة على أساس قانوني واقتصادي، إذ لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون منظومة مالية نزيهة، ولا يمكن حماية النزاهة المالية دون إطار قانوني صارم يُقنن السلوك المالي ويحمي المال العام. لذا، فإن تعزيز النزاهة المالية هو حجر الأساس الذي تبنى عليه خطط التنمية المستدامة في مصر، في إطار التزامها بأهداف التنمية الدولية والمحلية حتى عام ٢٠٣٠.

المطلب الثالث

دور الدولة في تعزيز الشفافية والمساءلة

تُعد الشفافية والمساءلة من أهم ركائز الحكم الرشيد والنزاهة المالية، وهما عنصران متلازمان لضمان كفاءة الأداء الحكومي، ومكافحة الفساد، وتحقيق التنمية المستدامة. ويتجلى دور الدولة في هذا الإطار من خلال إنشاء بيئة قانونية ومؤسسية متكاملة، وتبني سياسات اقتصادية وإدارية تعزز من انفتاح المعلومات، وخضوع المسؤولين والمؤسسات للمحاسبة^١.

١- الإطار القانوني لتعزيز الشفافية والمساءلة: من المنظور القانوني، تقوم الدولة بدور محوري في سن التشريعات التي تضمن حرية تداول المعلومات، والرقابة على المال العام، ومكافحة الفساد، وتعزيز الحوكمة. ويأتي في مقدمة هذه التشريعات في مصر:

• القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الذي ينظم أداء الجهاز الإداري للدولة ويقيس كفاءته وشفافيته.

• القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، الذي يُعد حجر الزاوية في مراقبة التدفقات المالية غير المشروعة.

• مشروع قانون حرية تداول المعلومات، الذي يهدف إلى تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات الحكومية والبيانات المالية.

1) Jennifer M. Scott: "Financial Crimes and Money Laundering: The Global Perspective": Sage Publications: 2020,p39-45.

كما أن هناك التزامات دولية تعزز هذا الدور، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تلزم الدول بتعزيز نظم النزاهة والشفافية وتدعيم آليات المساءلة^١.

وتُترجم هذه التشريعات إلى نظم رقابية وتشغيلية، تشمل قواعد الإفصاح المالي للمسؤولين، والتقارير السنوية للمؤسسات العامة، والرقابة البرلمانية على الميزانيات، فضلاً عن دور الجهات الرقابية مثل:

• الجهاز المركزي للمحاسبات

• الهيئة العامة للرقابة المالية

• وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٢- السياسات الاقتصادية والمؤسسية الداعمة: من الجانب الاقتصادي، تعمل الدولة على تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إصلاحات هيكلية في إدارة المال العام والرقابة المالية، عبر مجموعة من الآليات أبرزها^٢:

١. التحول الرقمي في الإنفاق العام: من خلال إطلاق المنظومات الإلكترونية لإعداد وتنفيذ الموازنة (مثل نظام GFMIS)، مما يُقلل من فرص الفساد ويُحسن من دقة التقارير المالية.

٢. نشر الموازنات التشاركية: بما يُمكن المواطنين من الاطلاع على بنود الإنفاق العام والمشاركة في تقييم الأداء المالي للدولة.

٣. تعزيز الحوكمة المالية في الشركات الحكومية: عبر إعادة هيكلة المؤسسات العامة، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعزيز آليات الإفصاح والمساءلة.

٤. دعم استقلال الجهات الرقابية: لضمان قيامها بمهامها دون تدخل، سواء في مراجعة الحسابات أو متابعة تنفيذ السياسات المالية.

وتسهم هذه السياسات في رفع كفاءة استخدام الموارد العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، وتقليل الهدر المالي، وضمان العدالة في توزيع الثروة، مما ينعكس مباشرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- الشفافية والمساءلة في رؤية مصر ٢٠٣٠:

2) Henry S. Johnson: "The Role of Regulators in Combating Money Laundering": Routledge: 2020,p53-60.

1) Sandra M. Diaz: "Developing AML Compliance Programs": Wiley & Sons: 2021,p43-55.

وضعت رؤية مصر ٢٠٣٠ مبدأي الشفافية والمساءلة في قلب محور "الحوكمة"، الذي يُعد من المحاور العرضية التي تخترق جميع أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وتستهدف الدولة في هذا المحور^١:

• بناء جهاز إداري كفء وفعال ومُحاسب.

• تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المال العام.

• إشراك المواطنين والمجتمع المدني في الرقابة على أداء الدولة.

وقد انعكس هذا التوجه في إنشاء منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة، وتفعيل وحدات المراجعة الداخلية بالمؤسسات، وإطلاق تقارير "شفافية الموازنة"، والتوسع في البرامج التدريبية في مجال مكافحة الفساد والنزاهة المالية.

٤- التحديات والإصلاحات المقترحة: رغم التقدم المحرز، ما زالت هناك تحديات تواجه الدولة في تعزيز الشفافية والمساءلة، منها:

• ضعف الثقافة المؤسسية للشفافية لدى بعض الجهات.

• بطء الوصول إلى المعلومات أو ضعف الإفصاح الكامل.

• الحاجة لمزيد من القوانين الداعمة لحرية المعلومات وحماية المبلغين عن الفساد.

ومن ثم، يجب على الدولة مواصلة الإصلاح التشريعي والإداري، ودعم استقلال الرقابة، وتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام، وربط نتائج الأداء بالمساءلة القانونية والمالية^٢.

ويرى الباحث أن دور الدولة في تعزيز الشفافية والمساءلة يتطلب تكاملاً بين التشريع، والإدارة، والسياسة الاقتصادية، وهو ما تسعى مصر إلى تحقيقه تدريجياً في إطار خطتها الاستراتيجية ٢٠٣٠. فالمساءلة ليست فقط أداة

^١ (داليا عبدالقادر، "تحليل للتعديلات التشريعية على قانون مكافحة غسيل الأموال"، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد ٩٨، ٢٠٢٣، ص ١٠١-١٢٩.

^٢ (محمد فؤاد الجمل، "جرائم غسيل الأموال في المنظومة القانونية المصرية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ٣٣، ٢٠٢٢، ص ٤٩-٧٣.

لمكافحة الفساد، بل هي أيضًا آلية لتحسين الأداء العام، وبناء الثقة بين المواطن والدولة، وتعزيز استقرار النظام المالي والاقتصادي.

المطلب الرابع

أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ ذات الصلة

تشكل رؤية مصر ٢٠٣٠ الإطار الاستراتيجي الشامل الذي تتبناه الدولة لتحقيق تنمية مستدامة متوازنة وشاملة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتولي هذه الرؤية اهتمامًا خاصًا بمفاهيم الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والحوكمة الرشيدة، والتي تُعد ضرورية لتحقيق العدالة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتنسجم هذه المفاهيم مع الهدف ١٦ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي ينص على : "تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة لأجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

أ- الأبعاد القانونية للهدف ١٦ في رؤية مصر ٢٠٣٠: من الناحية القانونية، يركز الهدف ١٦ إلى ضرورة وجود نظام قانوني عادل وفعال، يضمن حقوق الأفراد، ويكافح الجريمة والفساد، ويعزز الشفافية في التعاملات العامة. وتلتزم الدولة المصرية في هذا السياق بعدد من المبادئ التشريعية والمؤسسية، من أبرزها:

• **تفعيل سيادة القانون** على جميع المواطنين دون تمييز، من خلال دعم استقلال القضاء، وتحديث التشريعات، وضمان حق التقاضي.

• **مكافحة الفساد المالي والإداري** عبر تشريعات فعالة، أبرزها القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال.

• **تعزيز الشفافية والإفصاح المالي** من خلال تطوير منظومات إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة (مثل GFMIS، TSA، GPS).^١

• **إتاحة المعلومات العامة** وسن التشريعات المتعلقة بحرية تداول المعلومات ومساءلة الموظف العام، وهو ما يدعم الرقابة المجتمعية على مؤسسات الدولة.

^١ (سامي حلمي " النزاهة المالية في مصر: الإطار القانوني والإصلاحات الضرورية "دار الفكر المعاصر، ٢٠٢٠، ص ٧٧-٩٥.

وتسعى الدولة إلى ترسيخ هذه المبادئ من خلال دعم دور الجهات الرقابية كالجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية، والنيابة الإدارية، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب- الأبعاد الاقتصادية للحوكمة في رؤية مصر ٢٠٣٠:

أما من الناحية الاقتصادية، فإن الحوكمة والشفافية لا تُعد مجرد شعارات إدارية، بل أدوات استراتيجية لتحسين الأداء المالي والاقتصادي، من خلال^١:

- تعزيز كفاءة الإنفاق العام: بفضل وجود آليات محاسبة واضحة تقلل من الهدر المالي وتُحسن إدارة الموارد.
- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية: فالمستثمر يبحث دائماً عن بيئة قانونية مستقرة ومؤسسات مالية نزيهة وشفافة.
- توسيع القاعدة الضريبية: عبر تقليص التهرب الضريبي وإدماج الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يتطلب وجود منظومة مالية خاضعة للمساءلة.
- تعزيز الثقة في المؤسسات العامة: والتي تُعد شرطاً أساسياً لاستقرار السياسات الاقتصادية على المدى الطويل.
- وتُسهم الحوكمة الاقتصادية أيضاً في مكافحة الفساد المالي وغسل الأموال، من خلال مؤسسات تدقيق مستقلة وقوانين رقابة داخلية صارمة، وتطبيق ممارسات دولية في الإفصاح ومراقبة الأنشطة المشبوهة.
- ج- الحوكمة في رؤية مصر ٢٠٣٠: تمثل الحوكمة أحد المحاور العرضية في رؤية مصر ٢٠٣٠، وتُعنى ببناء جهاز إداري حديث وكفاء ومرن، يخضع للمساءلة ويستند إلى الشفافية، ويُقدم خدمات عامة عالية الجودة. وتركز الرؤية في هذا المحور على:

*تطوير التشريعات الإدارية والمالية، بما يضمن النزاهة في العمليات الحكومية.

*دعم اللامركزية وتعزيز دور المحليات، بهدف تحسين المساءلة المجتمعية.

1) E. D. Myers: "Global Financial Regulation and Anti-Money Laundering": Palgrave Macmillan: 2021,p67-77.

***تفعيل أدوات الرقابة والمحاسبة الداخلية في المؤسسات العامة والخاصة.**

***التحول الرقمي للخدمات الحكومية كوسيلة لتقليل التلاعب والفساد وتعزيز كفاءة الأداء^١.**

ويُعد هذا المحور ركيزة لضمان تحقيق باقي محاور التنمية المستدامة، لأنه يُهيئ بيئة مؤسسية وتشريعية ملائمة، تستند إلى سيادة القانون وتكافؤ الفرص.

د- التكامل بين الهدف ١٦ ورؤية مصر ٢٠٣٠: تتلاقى مضامين الهدف ١٦ الأممي مع رؤية مصر ٢٠٣٠ في عدة نقاط محورية، أبرزها:

• دعم منظومة العدالة وتيسير الوصول إليها.

• تعزيز ممارسات الحكم الرشيد في كل مؤسسات الدولة.

• حماية المال العام من الفساد والتلاعب.

• تمكين المواطن من المشاركة في الرقابة وتقييم الأداء.

وقد أظهرت التقارير الحكومية تطوراً ملحوظاً في مؤشرات الحوكمة والنزاهة المالية في مصر، خاصة في ما يتعلق بتقارير الشفافية المالية الدولية، ومؤشر مكافحة الفساد، وهو ما يعكس التزام الدولة العملي بأهداف التنمية المستدامة.

ويرى الباحث أن رؤية مصر ٢٠٣٠ تتعامل مع الحوكمة والشفافية باعتبارهما شرطين أساسيين لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة، وتؤكد الدولة من خلال التشريعات والسياسات المؤسسية والرقابية أنها تسعى لبناء بيئة مالية وقانونية تقوم على النزاهة، العدالة، والمساءلة، بما ينسجم مع الهدف ١٦ للتنمية المستدامة ويحقق تطلعات المجتمع المصري في الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني

1) Richard L. Davis: "The Legal Framework of Anti-Money Laundering": Oxford University Press: 2020,p55-68.

فعالية التشريعات المصرية في تحقيق النزاهة والشفافية

تمهيد وتقسيم:

تُمثل النزاهة والشفافية حجر الزاوية في بناء بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة وعادلة، وتُعدان من أهم مقومات تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. ومن هذا المنطلق، تبنت الدولة المصرية إطاراً تشريعياً متكاملاً يُعزز من هذه القيم، في ضوء التزاماتها الدستورية والدولية، ووفق رؤية تنمية شاملة تتمثل في "رؤية مصر ٢٠٣٠".

فمن الناحية القانونية، أولت مصر اهتماماً متزايداً بإصدار وتحديث التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، ومن أبرزها:

• القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، الذي وضع قواعد صارمة للإفصاح المالي وتتبع الأموال المشبوهة.

• القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الذي يدعم كفاءة وشفافية الجهاز الإداري.

• قوانين الموازنة العامة والإدارة المالية، والتي باتت تتضمن التزامات واضحة بالإفصاح والتدقيق ونشر التقارير الدورية.

كما أن هناك جهوداً مستمرة لإصدار قانون حرية تداول المعلومات، لتكريس حق المواطن في الاطلاع والمساءلة، وهو ما يتسق مع المعايير الدولية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي انضمت إليها مصر عام ٢٠٠٥.

أما من الزاوية الاقتصادية، فإن تفعيل هذه التشريعات ساعد على خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية، حيث تُقلل الشفافية من تكلفة المعاملات وتُحسن كفاءة تخصيص الموارد. كما أن النزاهة في التعاملات الحكومية تضمن عدالة التنافس وتمنع الاحتكار والتلاعب في الأسواق، مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار المالي.

وبالرغم من تحقق من تقدم، لا تزال هناك تحديات تتطلب استكمال الإصلاحات التشريعية، خاصة فيما يتعلق بفعالية التنفيذ، وتكامل الأدوار الرقابية، وتحديث البنية المؤسسية. ومع ذلك، فإن الإطار التشريعي المصري يُعد

خطوة متقدمة نحو إرساء حوكمة فعالة ومجتمع قائم على النزاهة والمساءلة، بما يدعم الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة ويعزز من قدرة الدولة على مكافحة الفساد بجميع أشكاله^١.

وعليه سوف نقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، نعرف في الأول لتقييم أداء التشريعات الحالية، مروراً بمدى توافق القوانين مع المعايير الدولية، وصولاً لرصد حالات تطبيق القانون ومدى فاعليتها، وأخيراً دور الأجهزة الرقابية والمالية. وذلك تبعاً على النحو التالي

المطلب الأول

تقييم أداء التشريعات الحالية

تمثل المنظومة التشريعية أداة مركزية في تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، حيث تُمكن الدولة من وضع ضوابط قانونية لسلوك الأفراد والجهات، وتنظم العلاقة بين المواطن والدولة، وتحمي المال العام. وقد شهدت مصر في العقدين الأخيرين جهوداً ملحوظة لإرساء منظومة تشريعية داعمة للحوكمة الرشيدة، إلا أن تقييم فعالية هذه التشريعات من منظور قانوني واقتصادي يكشف عن إنجازات وتحديات على حد سواء.

١-الإيجابيات القانونية: نجحت الدولة المصرية في سنّ عدد من القوانين الهامة التي أسهمت في تقليص المساحات الرمادية التي ينفذ منها الفساد، ومن أهمها^٢:

• **القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته** بشأن مكافحة غسل الأموال، والذي أنشأ وحدة مستقلة لرصد وتحليل المعاملات المشبوهة.

• **قانون تنظيم التعاقدات الحكومية رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨**، الذي استبدل قانون المناقصات والمزايدات القديم، وأدخل معايير شفافية أكبر في الشراء الحكومي.

• **تعديلات قانون العقوبات المتعلقة بالرشوة واستغلال النفوذ**، والتي شددت العقوبات وأعادت تعريف بعض الجرائم المالية.

• **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠**، الذي فرض رقابة مشددة على التعاملات البنكية والتزام المؤسسات المالية بالإفصاح.

1) Laura F. Miller: "The Economic Impact of Anti-Money Laundering Laws": Routledge: 2021,p61-77.

2) Agarwal, J." Globalization and International Capital Flows ", Finance India, 2004.

كما أن تعزيز صلاحيات الهيئات الرقابية مثل هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات أسهم في تحسين قدرة الدولة على رصد المخالفات ومحاسبة المسؤولين عنها.

٢- الأثر الاقتصادي للتشريعات: من الناحية الاقتصادية، كان لتلك القوانين دور في تحسين مناخ الاستثمار وتقليل التكاليف غير الرسمية المرتبطة بالفساد، وهو ما انعكس على تقدم مصر في بعض المؤشرات الدولية، مثل^١:

• تحسن ترتيب مصر في مؤشر الشفافية المالية الحكومية.

• تحقيق درجة أعلى من الامتثال لمعايير مجموعة العمل المالي (FATF) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• زيادة الاعتماد على الرقمنة في إدارة المال العام، مما حدّ من التدخل البشري في العمليات المالية الحكومية.

وقد ساعدت تلك التشريعات أيضًا على تعزيز الانضباط المالي داخل المؤسسات العامة، وتفعيل أدوات الرقابة الداخلية، مما أدى إلى تقليل نسب الهدر المالي وتعزيز كفاءة الإنفاق العام.

٣- أوجه القصور والتحديات^٢: رغم ما سبق، إلا أن فعالية التشريعات لا تُقاس فقط بصورها، وإنما بآليات تنفيذها ودرجة الالتزام بها. وفي هذا السياق، يواجه الإطار القانوني المصري عدة تحديات:

• البطء في تطبيق بعض القوانين بسبب ضعف القدرات المؤسسية، أو تضارب الصلاحيات بين الجهات الرقابية والتنفيذية.

• نقص التشريعات المفصلة لحرية تداول المعلومات، وهو ما يضعف من قدرة المجتمع المدني والإعلام على أداء أدوارهم الرقابية.

• ضعف الثقافة القانونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى فجوات في الامتثال.

^١ (أحمد رمضان، "نحو إطار تشريعي موحد لمكافحة غسل الأموال في العالم العربي"، المجلة العربية للدراسات القانونية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد ٤٥، ٢٠٢٣، ص ٧٨-١٠٥.

^٢ (محمود الحسيني، "تقييم الإطار المؤسسي المصري في مكافحة غسل الأموال"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة قناة السويس، العدد ٢٧، ٢٠٢٢، ص ١١٢-١٣٨.

الحاجة لتحديث وتبسيط بعض القوانين لتواكب التطورات الاقتصادية والتحول الرقمي.

ويرى الباحث أن تقييم أداء التشريعات المصرية الحالية يُظهر وجود بنية قانونية متماسكة نسبياً تسعى نحو تعزيز النزاهة والشفافية، إلا أن نجاح هذه التشريعات يتوقف على جودة التطبيق، وفعالية الرقابة، وتحقيق التكامل المؤسسي. ولذا، فإن تطوير تلك التشريعات باستمرار، وتدعيمها بآليات تنفيذ واقعية، يُعد ضرورة لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ وبناء اقتصاد قائم على الثقة، العدالة، والكفاءة.

المطلب الثاني

مدى توافق القوانين مع المعايير الدولية

يُعد التوافق مع المعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مطلباً أساسياً لضمان اندماج النظام المالي لأي دولة في الاقتصاد العالمي، وتعزيز ثقة المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين. وفي هذا الإطار، تشكل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) الإطار الدولي المرجعي الذي تقيس به الدول مدى فاعلية منظومتها التشريعية والتنظيمية في مكافحة غسل الأموال. وقد قطعت مصر خطوات ملموسة في هذا الصدد، حيث سعت إلى تطوير قوانينها بما يتماشى مع تلك المعايير، مع مراعاة خصوصيتها القانونية والاقتصادية^١.

١- التوافق التشريعي مع توصيات FATF :

تتضمن توصيات مجموعة FATF أربعين توصية رئيسية تغطي الجوانب القانونية والمؤسسية والرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تجاوزت مصر مع هذه التوصيات من خلال:

القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته بالقانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣، والقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤، الذي أنشأ وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كوحدة مستقلة ذات طابع خاص، تتبع البنك المركزي المصري، وتُعنى بتلقي وتحليل التقارير المالية المشبوهة، وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية والدولية.

القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي، والذي فرض التزامات صارمة على البنوك والمؤسسات المالية بشأن التعرف على هوية العملاء، والإبلاغ عن المعاملات غير المعتادة، وتطبيق مبدأ "اعرف عميلك" (KYC) "

1) Durrieu, Roberto " Redefining Money Laundering and Financing of Terrorism", 2011.

• تجريم تمويل الإرهاب بشكل صريح في قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥، بما يتماشى مع توصية FATF رقم (٥) الخاصة بتجريم تمويل الإرهاب، كجريمة مستقلة حتى في غياب جريمة إرهابية محددة.

٢- الأثر الاقتصادي للتوافق مع FATF : من الناحية الاقتصادية، فإن هذا التوافق ساعد على^١:

أ- الحفاظ على سلامة النظام المالي المصري، ومنع استخدامه كقناة لمرور الأموال غير المشروعة.

ب- تعزيز الثقة الدولية في القطاع المصرفي، ما أدى إلى استقرار العلاقات البنكية المراسلة بين مصر والبنوك الدولية.

ج- تحسين تصنيف مصر في تقارير التقييم المتبادل، حيث أشارت تقارير صندوق النقد الدولي ومجموعة FATF إلى تقدم ملحوظ في امتثال مصر للتوصيات الفنية وفعالية النظام القائم.

د- جذب الاستثمار الأجنبي، عبر توفير بيئة مالية وقانونية آمنة تقلل من مخاطر السمعة وممارسات الفساد.

٣- التحديات القائمة: رغم التقدم، لا تزال هناك بعض التحديات المرتبطة بالتنفيذ العملي للتوصيات، ومن أبرزها:

أ- الحاجة إلى تحسين التنسيق بين الجهات الرقابية (مثل البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية وهيئة الاستثمار) لتبادل المعلومات بشكل أكثر فاعلية.

ب- نقص الخبرة الفنية في بعض المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات الصرافة والعقارات، مما يُضعف الامتثال العملي للضوابط.

ج- تأخر إصدار قانون شامل لحرية تداول المعلومات، مما يعوق شفافية السوق ويحد من الرقابة المجتمعية على عمليات غسل الأموال.

ويرى الباحث أنه يمكن القول إن مصر قد خطت خطوات ثابتة نحو مواءمة قوانينها مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونجحت في بناء إطار قانوني ومؤسسي يحقق درجات عالية من الامتثال الفني.

^١ (صفاء عبد الحميد، "الاتفاقيات الدولية كأداة لمحاربة غسل الأموال: قراءة تطبيقية"، مجلة القانون الدولي المعاصر، العدد ١٨، ٢٠٢١، ص

ومع ذلك، فإن فعالية هذا التوافق تعتمد على الاستمرار في تحديث التشريعات، وتكثيف الرقابة، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، بما يضمن ترسيخ الشفافية المالية في إطار استراتيجية مصر ٢٠٣٠.

المطلب الثالث

رصد حالات تطبيق القانون ومدى فاعليتها

تعد فعالية تطبيق التشريعات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمراً بالغ الأهمية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذه القوانين، وهو ما يستدعي رصد الحالات العملية التي تم فيها تطبيق القانون المصري في هذا المجال. يشمل هذا الرصد التقييم القانوني والاقتصادي لتأثير تطبيق هذه التشريعات على النظام المالي الوطني، وكذلك مدى القدرة على مواجهة التحديات التي قد تظهر في سياق التنفيذ^١.

أ-تطبيق القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال: شهدت مصر تطبيق العديد من الإجراءات بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، الذي يحدد آليات مكافحة غسل الأموال في مصر. من أبرز الحالات التي يتم رصدها في هذا السياق:

•**حالات التحقيقات الجنائية:** مثل التحقيقات في شبكة غسل أموال دولية تتضمن شخصيات مالية بارزة أو شركات تعمل في القطاع العقاري أو شركات الصرافة. في هذه الحالات، يتم فحص سلاسل المعاملات المالية للكشف عن الأموال المشبوهة وتوجيه اتهامات تتعلق بغسل الأموال.

•**التحقيقات المتعلقة بالحسابات المصرفية المشبوهة:** حيث يتم فرض غرامات على المؤسسات المالية التي لم تلتزم بالإبلاغ عن المعاملات المريبة، ويتم تصنيف المعاملات المالية التي تتجاوز الحدود المعترف بها دولياً^٢.

ب- **تطبيق قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي:** فيما يتعلق بتطبيق قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، الذي يلزم البنوك والمؤسسات المالية بالامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال، تم رصد العديد من الحالات التي أظهرت قدرة النظام المصرفي المصري على الكشف عن محاولات غسل الأموال:

^١ (محمد علي: " دور المؤسسات المالية في مكافحة غسيل الأموال: مرجع سابق، ص ١٤١-١٤٥.

^٢ (أشرف سعيد: "مكافحة غسيل الأموال في النظام المصرفي المصري: إطار قانوني وعملي" دار النشر الأكاديمية، ٢٠٢١، ص ٧٧-٨٠.

• **حالات مراقبة المعاملات الدولية:** حيث تمكنت البنوك المصرية من مراقبة وتحليل المعاملات المالية الدولية المشبوهة التي قد تكون مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. في بعض الحالات، تم حظر بعض الحسابات المصرفية التي كانت تتحايل على الأنظمة الرقابية.

• **تطبيق الإجراءات المصرفية الجديدة:** في إطار التحديثات المستمرة على سياسات البنوك لتقوية نظام الامتثال (مثل "اعرف عميلك" KYC)، تم فرض غرامات على بعض البنوك التي فشلت في تطبيق هذه السياسات بشكل كامل.

ج- **التحقيقات في تمويل الإرهاب:** تظهر التحقيقات التي أجريت في إطار قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥، أنه تم تحديد وتفكيك شبكات تمويل إرهابية في بعض الحالات:

• **حالات إحباط عمليات تمويل الإرهاب:** حيث تم رصد حالات تحويل أموال إلى كيانات مشبوهة، سواء محليًا أو دوليًا، باستخدام شبكات تحويل أموال غير رسمية أو شركات صرافة. في هذه الحالات، تم تجميد الأرصدة المشتبه بها وفتح تحقيقات موسعة.

• **التعاون مع الدول الأخرى:** خاصة في قضايا تمويل الإرهاب العابرة للحدود، حيث تعمل مصر بشكل وثيق مع الشرطة الدولية (الإنتربول) والأمم المتحدة لتبادل المعلومات وتعزيز التنسيق في مكافحة تمويل الإرهاب.

د- **الأبعاد الاقتصادية لفاعلية القانون:** من الناحية الاقتصادية، تمثل فاعلية التشريعات في الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب خطوة أساسية في تعزيز استقرار النظام المالي المصري وجذب الاستثمارات الأجنبية. إذ إن الكشف عن شبكات غسل الأموال يساهم في:

• **تحقيق الشفافية في سوق المال المصري، مما يعزز ثقة المستثمرين في النظام المالي المحلي.**

• **تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل المخاطر المرتبطة بالتعامل مع الأموال غير المشروعة، بما يساهم في تقليل معدل الفساد المالي.**

كما ساعد الرقابة المصرفية المستمرة على تحسين جودة الإقراض والتصدي للممارسات المالية غير القانونية التي قد تضر الاقتصاد القومي.

هـ- **التحديات والقصور في التطبيق:** على الرغم من التقدم الذي حققته مصر في تنفيذ هذه القوانين، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تؤثر في فاعلية تطبيقها:

• **التحديات المؤسسية:** بما في ذلك نقص الخبرات الفنية في بعض المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل شركات التأمين أو العقارات.

• **البيروقراطية:** ما قد يؤدي إلى تأخير الإجراءات التنفيذية أو تراكم المعاملات المشبوهة.

• **نقص التنسيق بين الجهات المختلفة:** مثل البنك المركزي، الهيئة العامة للرقابة المالية، وهيئة الاستثمار، مما يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات وتأخر في اتخاذ القرارات.

ويرى الباحث أن تطبيق التشريعات المصرية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد حقق نجاحات كبيرة، لكن لا يزال هناك تحديات تتطلب المزيد من العمل لتحسين فعالية تنفيذ القوانين على أرض الواقع. على الدولة تعزيز التنسيق بين الجهات المختصة، وتحديث القوانين بشكل دوري لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية، بما يضمن استمرار النجاح في مواجهة هذه الجرائم المالية.

المطلب الرابع

دور الأجهزة الرقابية والمالية

تُعتبر الأجهزة الرقابية والمالية ركيزة أساسية في تطبيق السياسات والتشريعات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ تمثل الرقابة الفعالة العنصر الحاسم في ضمان تنفيذ القوانين وتفعيل الإجراءات الوقائية في النظام المالي والمصرفي. في هذا السياق، تتعدد الأدوار التي تؤديها تلك الأجهزة وفقاً للمهام المنوطة بها في إطار القانون المصري، بما يعزز من النزاهة المالية ويدعم الاقتصاد الوطني^١.

(١) ناصر محمد "التحديات الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة غسل الأموال في مصر، مرجع سابق، ص ١٣٠-١٤٥.

- ١- دور البنك المركزي المصري: البنك المركزي المصري يُعد من أبرز الأجهزة الرقابية في النظام المالي المصري، إذ يمتلك صلاحيات واسعة في مجال مكافحة غسل الأموال. حيث يتولى العديد من المهام الأساسية التي تساهم في الحفاظ على النظام المالي والاستقرار الاقتصادي:

 - فرض قواعد "اعرف عميلك" (KYC) "تُلزم البنوك والمؤسسات المالية بالتأكد من هوية عملائها وجمع البيانات الضرورية عنهم، مما يساعد على الوقاية من غسل الأموال".
 - مراقبة العمليات المالية: يتمتع البنك المركزي بقدرة على فحص المعاملات البنكية المشبوهة وتوجيه المؤسسات المالية للإبلاغ عنها من خلال نظام مراقبة المعاملات.
 - التنسيق مع الوحدات الرقابية الأخرى: مثل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تتابع وتحلل التقارير المتعلقة بالمعاملات المشبوهة.

- ٢- دور هيئة الرقابة المالية: تتولى هيئة الرقابة المالية دورًا رئيسيًا في الإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين، وصناديق الاستثمار، والأسواق المالية. حيث تكمن وظائفها في:

 - التأكد من الامتثال للتشريعات المالية: تراقب الهيئة مدى التزام الشركات والمؤسسات بالمعايير القانونية، وتفرض غرامات على المخالفين.
 - التحقيق في المخالفات المالية: تقوم الهيئة بالتحقيق في الحالات التي تتعلق بغسل الأموال أو عمليات غير قانونية، خاصة في الأسواق المالية.
 - التنسيق مع البنك المركزي: حيث تعمل الهيئة جنبًا إلى جنب مع البنك المركزي في تنسيق السياسات الرقابية على المؤسسات المالية المتنوعة.

- ٣- دور هيئة الاستثمار: تلعب هيئة الاستثمار دورًا محوريًا في مكافحة تمويل الإرهاب من خلال تدقيق العمليات الاستثمارية، وضمان سلامتها القانونية والاقتصادية. في هذا الإطار، تساهم الهيئة في:

• **مراقبة الاستثمارات الأجنبية والمحلية:** من خلال فحص مصادر الأموال والتأكد من عدم ارتكابها لأية مخالفات تتعلق بغسيل الأموال أو تمويل الأنشطة الإرهابية.

• **إصدار تقارير الرقابة:** التي تساعد في توفير معلومات دقيقة عن المشاريع الاستثمارية، مما يساهم في تحقيق الشفافية والنزاهة في هذا المجال.

٤- **دور جهاز مكافحة غسل الأموال:** أنشئت وحدة مكافحة غسل الأموال كمؤسسة مستقلة تتبع البنك المركزي المصري، وتتمثل مهمتها الأساسية في:

• **تحليل المعاملات المشبوهة:** إذ تقوم الوحدة بجمع وتحليل البيانات المالية المرسلة إليها من مختلف المؤسسات المالية والرقابية لتحديد المعاملات المريبة التي قد ترتبط بغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب.

• **التنسيق مع السلطات القضائية:** حيث تعمل الوحدة بشكل وثيق مع الجهات القضائية والتنفيذية من أجل المضي قدماً في التحقيقات والمحاكمات المرتبطة بغسيل الأموال.

• **التعاون الدولي:** تُعتبر الوحدة نقطة الاتصال الأساسية مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يعزز من التعاون الدولي في هذا الشأن.

٥- **الرقابة المجتمعية ودور الإعلام:** لا تقتصر الرقابة على الأجهزة الرسمية فقط، بل يتعين على المجتمع المدني والإعلام أن يؤدي دوراً فاعلاً في تسليط الضوء على قضايا الفساد وغسيل الأموال:

• **المؤسسات المجتمعية** مثل المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً رقابياً إضافياً، حيث تعمل على نشر الوعي وتعزيز الالتزام بالقوانين، من خلال تقديم تقارير ودراسات تكشف عن الانتهاكات المالية.

• **الإعلام** يعتبر قوة رقابية ذات تأثير بالغ، إذ يمكنه فضح قضايا غسيل الأموال وتسليط الضوء على الممارسات غير القانونية في المؤسسات المالية.

^(١) داليا عبدالقادر، "تحليل للتعديلات التشريعية على قانون مكافحة غسل الأموال"، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد ٩٨،

٦- التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية: رغم الأدوار المحورية التي تؤديها هذه الأجهزة، إلا أن هناك عدة تحديات تواجه فاعليتها، أبرزها:

• **نقص التنسيق بين الأجهزة المختلفة:** حيث يعاني بعض الأجهزة من ضعف التنسيق في تبادل البيانات والمعلومات، مما يحد من القدرة على اتخاذ إجراءات فعالة.

• **التقنيات الحديثة:** في ظل تزايد الأنماط المتقدمة لغسيل الأموال مثل التكنولوجيا المالية (FinTech) والعملات الرقمية، تتعرض الأجهزة الرقابية لتحديات في مواكبة هذه التطورات.

• **ضعف بعض البنى المؤسسية:** مثل نقص الخبرات الفنية في بعض الجهات المعنية، مما يتطلب تدريباً وتطويراً مستمرين.

ويرى الباحث ان الأجهزة الرقابية والمالية تُعد في مصر جزءاً لا يتجزأ من منظومة مكافحة غسيل الأموال، وقد نجحت هذه الأجهزة في تطوير آليات الرقابة، وتعزيز الالتزام القانوني، إلا أن هناك حاجة مستمرة لتحسين التنسيق بين المؤسسات، وتطوير القدرات التكنولوجية، وتفعيل التعاون الدولي لمواكبة التحديات الجديدة في هذا المجال. مع تحقيق هذه التحسينات، ستستمر الأجهزة الرقابية في لعب دورها الحيوي في دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في مصر.

المبحث الثالث

التحديات والحلول المقترحة لتعزيز النزاهة ومكافحة غسيل الأموال

تمهيد وتقسيم:

(١) : زينب منصور "الرقابة المالية على القطاعات غير المالية في مصر" دار النشر القانونية، ٢٠٢٢، ص ٦٥-٨١.

إن مكافحة غسيل الأموال وتعزيز النزاهة المالية يعدان من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضمان بيئة مالية آمنة ومستدامة، وفي هذا السياق، تواجه العديد من الدول، بما في ذلك مصر، العديد من التحديات التي قد تعوق فعالية هذه الجهود، لكن في المقابل توجد حلول مقترحة يمكن أن تسهم في التغلب على تلك التحديات وتعزيز فاعلية التشريعات.

المطلب الأول

تحديات مكافحة غسيل الأموال وكيفية تعزيز النزاهة

أولاً: التحديات الرئيسية في مكافحة غسيل الأموال:

١. التطورات التكنولوجية: مع الانتشار المتسارع للتكنولوجيا المالية، مثل العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية (FinTech)، أصبح من الصعب على الأجهزة الرقابية تتبع المعاملات المالية بشكل دقيق، مما يخلق ثغرات يمكن استغلالها في عمليات غسيل الأموال^١.
٢. نقص التنسيق بين الجهات الرقابية: يُعتبر ضعف التنسيق بين الأجهزة الرقابية المختلفة (مثل البنك المركزي، هيئة الرقابة المالية، وهيئة الاستثمار) من أبرز التحديات التي قد تؤدي إلى تأخير اتخاذ الإجراءات المناسبةة في وقتها.
٣. التقليدية في أساليب التحقيقات: تواصل بعض الجهات الاعتماد على أساليب تقليدية في مراقبة العمليات المالية، مما يجعل من الصعب اكتشاف الأساليب الحديثة لغسيل الأموال التي يستخدمها المجرمون، والتي تتطلب تقنيات متقدمة للتحليل المالي.
٤. ضعف الوعي لدى بعض المؤسسات: تواجه بعض المؤسسات المالية وغير المالية صعوبة في تطبيق الأنظمة المقررة لمكافحة غسيل الأموال بسبب نقص التدريب والوعي القانوني والإجراءات السليمة لتحديد المعاملات المشبوهة.

ثانياً: الحلول المقترحة لتعزيز النزاهة ومكافحة غسيل الأموال^٢:

^١ (عماد الدين مصطفى) التطبيقات العملية لتشريعات مكافحة غسيل الأموال في مصر "مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، ٢٠٢٠، ص ١٥٣-١٦٥.

^٢ (شيرين رمضان، "النزاهة المالية كأداة لمحاربة الفساد وغسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٩.

١. تطوير الأنظمة التكنولوجية: يُعد استخدام التكنولوجيا المتقدمة من الحلول الأساسية لمواجهة غسيل الأموال، وذلك عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة للكشف عن الأنماط المريبة في المعاملات المالية. يمكن أن يسهم هذا في تحسين سرعة وفعالية المراقبة.
٢. تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية: يجب أن يتم تحسين التنسيق بين مختلف الأجهزة الرقابية مثل البنك المركزي، هيئة الرقابة المالية، والمباحث الجنائية، بما يسهم في تبادل المعلومات بشكل سريع ودقيق للتعامل مع المعاملات المشبوهة.
٣. تعزيز التدريب وبناء القدرات: يجب على المؤسسات المالية وغير المالية توفير برامج تدريبية مستمرة للموظفين لرفع مستوى وعيهم حول كيفية التعرف على المعاملات المشبوهة وكيفية الالتزام بالإجراءات القانونية ذات الصلة.
٤. تحديث التشريعات بشكل دوري: نظراً للتطورات المستمرة في أساليب غسيل الأموال، من الضروري تحديث التشريعات القانونية بشكل مستمر لمواكبة التقنيات الحديثة، مثل العملات الرقمية والتحويلات المالية عبر الإنترنت.
٥. تعزيز الشفافية والمساءلة: ينبغي تعزيز الشفافية في النظام المالي، وتطبيق مبدأ المساءلة على المؤسسات المالية عبر فرض رقابة مشددة وتطبيق العقوبات على المخالفين.
٦. تفعيل التعاون الدولي: بالنظر إلى الطابع الدولي لجرائم غسيل الأموال، يجب تعزيز التعاون الدولي مع المنظمات العالمية مثل مجموعة العمل المالي (FATF) والمنظمات الأمنية الأخرى لمواجهة غسيل الأموال عبر الحدود، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها مصر في مكافحة غسيل الأموال وتعزيز النزاهة المالية، إلا أن الخطوات العملية المقترحة في هذا المجال تمثل خارطة طريق قابلة للتنفيذ في إطار تعزيز البيئة القانونية والاقتصادية، و من خلال تحسين التنسيق بين الجهات الرقابية، تبني التقنيات الحديثة، وتعزيز التدريب والوعي، يمكن لمصر أن تواصل تقدمها في مكافحة هذه الظاهرة، بما يدعم استقرار النظام المالي ويعزز من جذب الاستثمارات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية مصر ٢٠٣٠ وسوف نوضح ذلك من خلال النقاط الآتية:

(١) خالد شحاتة "نظام الرقابة المالية في مصر: دراسة تحليلية" دار الجامعات المصرية، ٢٠٢١، ص ٨٠-١١١.

المطلب الثاني

التحديات التشريعية والإجرائية

إن مكافحة غسيل الأموال تتطلب وجود إطار تشريعي قوي وإجراءات تنفيذية فعالة، لكن هذا الإطار لا يخلو من التحديات التي قد تعيق نجاح الجهود المبذولة في هذا المجال. التحديات التشريعية والإجرائية تمثل عقبات رئيسية في طريق تحقيق النزاهة المالية، وهو ما يستدعي اهتمامًا بالغًا من قبل المشرعين والمراقبين الماليين.

أولاً: التحديات التشريعية:

١. عدم مواكبة التشريعات للتطورات العالمية: في ظل التقدم المستمر في أساليب غسيل الأموال واستخدام أدوات مالية جديدة مثل العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية، قد يواجه القانون المصري صعوبة في مواكبة هذه التطورات. التشريعات الحالية، رغم قوتها، قد لا تكون شاملة بما يكفي لمكافحة جميع الأساليب الحديثة لغسيل الأموال، مما يتطلب تحديثاً دورياً ومتسارعاً للقوانين لمواكبة هذه التغيرات.
٢. الازدواجية في التشريعات: وجود العديد من القوانين التي تعنى بمكافحة غسيل الأموال، مثل قانون البنك المركزي، قانون العقوبات، وقانون مكافحة الإرهاب، قد يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات وتعدد الإجراءات، مما يعقد عملية التطبيق الموحد. كما أن هذا التعدد قد يؤدي إلى غياب التنسيق بين الجهات المعنية في تنفيذ هذه القوانين.
٣. الثغرات القانونية: رغم وجود مجموعة من التشريعات المهمة، إلا أن هناك بعض الثغرات القانونية التي يمكن أن تُستغل من قبل الجهات التي تسعى لإخفاء أموال غير مشروعة. على سبيل المثال، عدم وجود تعريف واضح ودقيق في بعض التشريعات لكيفية تصنيف بعض الأنشطة المالية باعتبارها مشبوهة يمكن أن يؤدي إلى صعوبة في فرض الرقابة عليها.

ثانياً: التحديات الإجرائية:

١. البيروقراطية وتأخر الإجراءات: تتمثل إحدى أكبر التحديات الإجرائية في البيروقراطية التي قد تؤدي إلى تأخير اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات الرقابية. تفتقر بعض الأجهزة الرقابية إلى الكفاءات أو الموارد البشرية الكافية لإجراء التحليلات السريعة للمعاملات المالية المشبوهة، مما يحد من القدرة على التدخل في الوقت المناسب.

٢. **القصور في تنسيق الجهات المختلفة:** من أبرز التحديات الإجرائية نقص التنسيق بين الأجهزة الرقابية والجهات المختلفة مثل البنك المركزي، هيئة الرقابة المالية، ووحدة مكافحة غسيل الأموال. في كثير من الأحيان، يؤدي هذا الافتقار إلى التنسيق إلى ضعف في تبادل المعلومات وعدم القدرة على اتخاذ إجراءات فاعلة في الوقت المناسب.

٣. **التحديات في تطبيق الإجراءات الدولية:** مصر تسعى جاهدة للامتثال لمتطلبات مجموعة العمل المالي (FATF)، لكن التنسيق مع الجهات الدولية قد يواجه بعض الصعوبات الإجرائية. تتطلب هذه العمليات إجراءات طويلة ومعقدة من أجل تبادل المعلومات مع الدول الأخرى، وهو ما يضعف القدرة على مكافحة غسيل الأموال عبر الحدود بشكل سريع وفعال^١.

ويرى الباحث أن التحديات التشريعية والإجرائية التي تواجه مكافحة غسيل الأموال في مصر تستدعي تحديثاً مستمراً للإطار التشريعي وتعزيز التنسيق بين الأجهزة المختلفة. يتطلب الأمر إصلاحات مستمرة لضمان الاستجابة السريعة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، مما يعزز القدرة على مكافحة غسيل الأموال بفعالية، ويسهم في تعزيز النزاهة المالية ودعم الاستقرار الاقتصادي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.

المطلب الثالث

الحاجة إلى تطوير الإطار المؤسسي والرقابي

تعد مكافحة غسيل الأموال من الأولويات الأساسية في تعزيز النزاهة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أي دولة. ومع تقدم وسائل وتقنيات غسيل الأموال بشكل مستمر، يبرز أهمية تطوير الإطار المؤسسي والرقابي الذي يساهم في تطبيق القوانين بفعالية. ومع ذلك، يواجه الإطار المؤسسي الحالي في مصر بعض التحديات التي قد تؤثر على فاعليته، ما يستدعي ضرورة التحديث المستمر.

أولاً: الحاجة إلى تطوير الإطار المؤسسي:

١. **تحسين الهيكل المؤسسي للجهات الرقابية:** يتطلب الأمر تعزيز قدرات الأجهزة الرقابية مثل البنك المركزي المصري، هيئة الرقابة المالية، ووحدة مكافحة غسيل الأموال، من خلال زيادة الموارد البشرية

^١ (عادل حسن "المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال: دراسة مقارنة: "مكتبة القانون العربي، ٢٠١٩، ص ١٢٠ - ١٤٥.

والفنية لضمان قدرتها على التعامل مع التحديات المعقدة في مجال غسيل الأموال. يجب أن تتضمن هذه التطويرات توفير التدريب المستمر للموظفين والكوادر الفنية لتحديث مهاراتهم في مواجهة أساليب غسيل الأموال المتطورة.

٢. **تعزيز الاستقلالية والتمويل:** من الضروري تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية المالية عبر توفير التمويل الكافي لدعم عملياتها الرقابية والتشغيلية. لا يمكن ضمان الشفافية والنزاهة في تطبيق القوانين إذا كانت هذه الأجهزة غير قادرة على إجراء عمليات التفتيش والرقابة الفعالة بسبب قلة الموارد.

ثانيًا: الحاجة إلى تطوير الإطار الرقابي:

١. **الرقابة الرقمية والتكنولوجية:** مع تزايد العمليات المالية عبر الإنترنت وتوسيع استخدام العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية، يصبح من الضروري تطوير آليات الرقابة الرقمية. يجب على الأجهزة الرقابية تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتعقب الأنشطة المالية غير المشروعة وتحديد المعاملات المشتبه فيها بسرعة وبدقة^١.

٢. **تنسيق بين الجهات الحكومية:** يعتبر التنسيق بين الأجهزة الحكومية أمرًا حيويًا لمكافحة غسيل الأموال. يجب أن يكون هناك تعاون مستمر بين الجهات الرقابية مثل البنك المركزي، هيئة الرقابة المالية، وحدة مكافحة غسل الأموال، إضافة إلى السلطات القضائية لمشاركة المعلومات وتبادل البيانات المتعلقة بالأنشطة المشبوهة. غياب التنسيق قد يؤدي إلى ضعف في تنفيذ الإجراءات القانونية والتأخير في المعالجة.

٣. **التوسع في الرقابة على القطاعات غير المالية:** بما أن غسيل الأموال لا يقتصر على القطاع المالي فقط، يجب على مصر توسيع نطاق الرقابة ليشمل القطاعات غير المالية مثل العقارات، التجارة، والمهن الحرة. يتطلب هذا الأمر تطوير أدوات رقابية جديدة لاحتواء الفجوات التي قد يتم استخدامها في عمليات غسيل الأموال^٢.

^١ (إيهاب الخولي، "تمويل الإرهاب وتمييزه عن غسل الأموال – قراءة في القوانين المصرية"، المجلة المصرية للقانون الجنائي، العدد ٩٠، ٢٠٢٣، ص ١٣٣-١٥٥.

^٢ (عبد الكريم علي "إصلاحات قانونية في مكافحة غسيل الأموال: نحو نظام قانوني أكثر فاعلية" مرجع سابق، ص ١٣١-١٦٠.

ثالثاً: التمويل المستدام للجهات الرقابية: يتطلب ضمان استدامة الرقابة على عمليات غسيل الأموال تخصيص ميزانيات مستقرة للجهات الرقابية، ويُعتبر التمويل المستدام من أبرز العوامل التي تضمن استقلالية الجهات الرقابية وتساعد على تمكينها من تطبيق الإجراءات الوقائية والكشف عن المعاملات المشبوهة.

ويرى الباحث إن تطوير الإطار المؤسسي والرقابي يعد ضرورة حتمية لضمان فعالية مكافحة غسيل الأموال في مصر. يتطلب ذلك استثمارات في التكنولوجيا والتدريب والتمويل، فضلاً عن تحسين التنسيق بين الجهات المعنية. من خلال هذه التحسينات، يمكن تعزيز فعالية الأنظمة الرقابية والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.

المطلب الرابع

التوصيات القانونية والإصلاحات المقترحة لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠

تعتبر رؤية مصر ٢٠٣٠ خطوة استراتيجية نحو تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بالاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة آمنة للأنشطة المالية وضمان النزاهة المالية والشفافية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، خاصة فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتعزيز الرقابة المالية، هناك ضرورة ملحة لإجراء إصلاحات قانونية وإجرائية مستمرة. يتطلب الأمر تحديث التشريعات وتطبيق حلول مبتكرة لتجاوز التحديات المعاصرة في هذا المجال.

أولاً: التوصيات القانونية:

١. تحديث التشريعات لمواكبة التطورات التكنولوجية: مع ظهور العملات الرقمية والتقنيات المالية الحديثة (FinTech)، يجب على المشرع المصري تعديل التشريعات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال لتشمل الأنشطة الرقمية والمعاملات عبر الإنترنت. على سبيل المثال، ينبغي تحديث قانون مكافحة غسيل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ليشمل تعريفات واضحة للمعاملات الرقمية ويشدد العقوبات على الممارسات المرتبطة بها.

٢. تنقيح قانون مكافحة غسيل الأموال ليشمل كل القطاعات: يجب أن يشمل القانون جميع القطاعات غير المالية التي يمكن أن تستغل في عمليات غسيل الأموال مثل العقارات، الذهب، والمهن الحرة. هذا التنقيح يضمن أن تكون الرقابة على جميع القطاعات متكاملة، ويصعب على الأفراد أو المؤسسات التهرب من الأنظمة الرقابية عبر التلاعب في القطاعات غير المالية.

٣. تعزيز التعاون الدولي والتنسيق مع الجهات الرقابية العالمية: في إطار مكافحة غسيل الأموال، يجب على مصر تعزيز التعاون الدولي مع المنظمات والهيئات العالمية مثل مجموعة العمل المالي (FATF) ، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يجب أن تلتزم التشريعات المحلية بالمعايير الدولية، وتكون مستعدة للتعاون في تبادل المعلومات بشكل فعال وسريع للحد من الأنشطة العابرة للحدود.

٤. إصلاحات في قانون العقوبات لتشديد العقوبات على الجرائم المالية: من الضروري تعديل قانون العقوبات المصري لزيادة العقوبات المفروضة على المتورطين في غسيل الأموال. قد تتضمن الإصلاحات زيادة العقوبات السجنية وفرض غرامات مالية ضخمة على الأفراد والشركات المشتبه في تورطهم في عمليات غسيل الأموال. كما ينبغي تضمين عقوبات لزيادة المساءلة القانونية للأطراف المتواطئة في هذه الأنشطة.

٥. إدخال قوانين جديدة تحفز الاستثمار وفقاً للشفافية والنزاهة: في إطار رؤية ٢٠٣٠، يجب تشجيع الاستثمارات الخارجية من خلال فرض قوانين تحفز الشفافية والمساءلة، مثل قانون الإفصاح المالي وقانون الحوكمة. هذه القوانين ستحسن من مناخ الأعمال في مصر، مما سيجذب مزيداً من الاستثمارات ويعزز من ثقة المستثمرين في السوق المصري.

ثانياً: التوصيات الإجرائية:

١. إدخال التكنولوجيا المالية في الرقابة على المعاملات المالية: يتطلب تطوير الإجراءات الرقابية على غسيل الأموال استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة للكشف عن المعاملات المشبوهة بشكل أسرع وأكثر دقة. يجب على مصر أن تستثمر في تطوير أدوات رقابية متقدمة قادرة على مراقبة تدفقات الأموال عبر الأنظمة الرقمية.

٢. إصلاح إجراءات التنسيق بين الجهات الحكومية: أحد التحديات الأساسية في تطبيق التشريعات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال هو نقص التنسيق بين الأجهزة الرقابية المختلفة مثل البنك المركزي المصري، هيئة الرقابة المالية، ووحدة مكافحة غسيل الأموال. يتعين تأسيس منظومة تنسيق رقابي لتبادل المعلومات بشكل فوري بين هذه الجهات وتعزيز التنسيق مع الشرطة والجهات القضائية لضمان تفعيل الإجراءات بسرعة.

٣. رفع مستوى الوعي لدى المؤسسات المالية وغير المالية: يجب على مصر تطوير برامج تدريبية

للموظفين في المؤسسات المالية وغير المالية على كيفية تحديد المعاملات المشبوهة ومكافحة غسيل الأموال. إن رفع الوعي حول المخاطر المرتبطة بغسيل الأموال وتدريب الموظفين على كيفية تطبيق إجراءات العناية الواجبة (Due Diligence) أمر أساسي في تعزيز الرقابة الداخلية للمؤسسات.

٤. **تشجيع الأبحاث والتطوير في مجال مكافحة غسيل الأموال:** يجب تشجيع البحث العلمي في مجالات مكافحة غسيل الأموال والاقتصاد الرقمي من خلال دعم المؤسسات الأكاديمية والبحثية. تهدف هذه الأبحاث إلى تطوير أساليب جديدة للكشف عن عمليات غسيل الأموال وتقديم حلول مبتكرة للحد من تلك الأنشطة.

٥. **تقوية دور وحدة مكافحة غسل الأموال:** من الضروري تقوية دور وحدة مكافحة غسيل الأموال من خلال تزويدها بالموارد المالية والبشرية اللازمة، بالإضافة إلى تعزيز صلاحياتها القانونية في التحقيق والمتابعة. يجب أن تتمتع الوحدة بالاستقلالية الكافية لتطبيق القوانين بدون أي ضغوط سياسية أو اقتصادية.

ويرى الباحث أن تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ في مجال النزاهة المالية ومكافحة غسيل الأموال يتطلب تحديثاً تشريعياً مستمراً وإصلاحات إجرائية تنسم بالمرونة والكفاءة. من خلال تطوير التشريعات، تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية، وتطبيق تقنيات رقابية متطورة، يمكن لمصر أن تحقق تقدماً ملموساً نحو بيئة مالية أكثر نزاهة وشفافية. هذه الإصلاحات لا تساهم فقط في تعزيز الاقتصاد الوطني، ولكنها أيضاً تضمن الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

في ضوء ما تم استعراضه من تحليل قانوني واقتصادي، يتضح أن مكافحة غسل الأموال وتحقيق النزاهة المالية يمثلان حجر الزاوية في استراتيجية مصر ٢٠٣٠. إن التشريعات المصرية في هذا الصدد قد شهدت تطوراً ملحوظاً على مدار السنوات الأخيرة، إلا أن هناك حاجة ملحة لتطوير الإطار القانوني والإجرائي بشكل مستمر لمواكبة التحديات الاقتصادية العالمية والتكنولوجية المتسارعة.

ولقد تناول البحث التحديات التشريعية والإجرائية التي تواجه فعالية القوانين المعمول بها في مكافحة غسل الأموال، مشيراً إلى الحاجة إلى تحديث التشريعات بما يتماشى مع المعايير الدولية وتطورات العصر الرقمي، خاصة مع انتشار أدوات مالية جديدة مثل العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية. كما أظهر البحث أهمية التنسيق بين الأجهزة الرقابية المختلفة وتعزيز قدراتها عبر التكنولوجيا الحديثة لضمان تطبيق فعال للرقابة على المعاملات المالية المشبوهة.

من جهة أخرى، استعرض البحث التحديات الاقتصادية المرتبطة بتطبيق هذه القوانين، بما في ذلك تأثير الاستثمارات المحلية والدولية بسبب غياب الشفافية أو نقص الكفاءة في تنفيذ القوانين. ومع ذلك، تقدم التوصيات القانونية والإصلاحات المقترحة حلولاً عملية لمعالجة هذه التحديات، بدءاً من تطوير الإطار المؤسسي وصولاً إلى تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية وتحديث التشريعات لتغطية كافة الأنشطة المالية.

كما إن تعزيز النزاهة المالية وتحقيق الشفافية وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ يتطلب تعاوناً متكاملًا بين السلطات التشريعية، التنفيذية، والرقابية. وفي النهاية، تساهم هذه الإصلاحات في تحسين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، مما يحقق بيئة أكثر أماناً وجذباً للاستثمار ويعزز من مكانة مصر الاقتصادية عالمياً.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نجلها على النحو الآتي:

اولا النتائج:

١. أن التشريعات المصرية في مجال مكافحة غسيل الأموال قد شهدت تطورًا ملحوظًا بدءًا من قانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، حيث أصبحت أكثر توافقًا مع المعايير الدولية التي تضعها مجموعة العمل المالي (FATF) إلا أن هناك حاجة ملحة لتحديثها بشكل مستمر لتواكب التطورات في مجال الاقتصاد الرقمي.
٢. تبين أن التشريعات المحلية يجب أن تتماشى مع المعايير الدولية لضمان فعالية مكافحة غسيل الأموال، كما يتطلب الأمر تنسيقًا مع الهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تحسين الشفافية المالية.
٣. هناك ضعف تنسيق بين الجهات الرقابية؛ ويُعد غياب التنسيق الفعال بين الأجهزة الرقابية مثل البنك المركزي المصري، هيئة الرقابة المالية، ووحدة مكافحة غسل الأموال من أهم العوائق التي تواجه فاعلية التشريعات المطبقة.
٤. تم التأكيد على أن القطاعات غير المالية مثل العقارات والذهب تشكل بيئة خصبة لغسيل الأموال، ومن الضروري توسيع نطاق الرقابة لتشمل هذه القطاعات ضمن منظومة مكافحة غسيل الأموال.
٥. هناك أهمية بالغة في تطوير القدرات المؤسسية للمؤسسات الرقابية المعنية بمكافحة غسيل الأموال، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا وزيادة التدريب على أساليب التحقيق المتقدمة.
٦. هناك تحديات إجرائية في تنفيذ القانون، مثل بطء الإجراءات والتحقيقات المعقدة، تعوق التطبيق الفعلي للقوانين وتحتاج إلى تحسينات كبيرة في الأساليب والتقنيات المستخدمة في الرقابة.
٧. تبين أن عدم تطبيق القوانين بشكل فعال يؤدي إلى تقليل الثقة في القطاع المالي المصري، ما ينعكس سلبيًا على الاستثمار المحلي والدولي، ويحد من فرص النمو الاقتصادي.
٨. ظهرت أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتعزيز قدرة الجهات الرقابية على كشف الأنشطة المشبوهة بسرعة وكفاءة.
٩. إن وحدة مكافحة غسيل الأموال في مصر تلعب دورًا محوريًا في تطبيق القانون، ولكنها بحاجة إلى دعم إضافي من حيث الموارد البشرية والمالية لتوسيع نطاق عملها وتحقيق نتائج أكثر فعالية.
- ١٣- أخيرًا، أكد البحث على أن تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعات المالية وغير المالية هو الأساس لبناء نظام اقتصادي آمن ومستدام. يجب أن تلتزم الهيئات الحكومية بتنفيذ إجراءات فاعلة لتعزيز النزاهة المالية بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

ثانيا: أهم التوصيات:

١. نوصي المشرع المصري بضرورة تحديث قانون مكافحة غسيل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ليتماشى مع التحديات المعاصرة مثل العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية. يجب تضمين تعريفات دقيقة للأنشطة الرقمية التي يمكن أن تسهم في غسيل الأموال. كما نوصي بتعديل قوانين الإفصاح المالي لتشمل مزيداً من الشفافية في المعاملات المالية، مع فرض عقوبات على المؤسسات التي لا تلتزم بالإفصاح عن معاملاتها بطريقة واضحة ومنظمة.
٢. نوصي بتوسيع نطاق الرقابة على القطاعات غير المالية لتعزيز المكافحة الشاملة، لتشمل القطاعات غير المالية مثل العقارات والذهب والمهن الحرة ضمن نطاق التشريعات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال.
٣. من الضروري تعزيز التنسيق بين البنك المركزي المصري، هيئة الرقابة المالية، ووحدة مكافحة غسيل الأموال. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء آليات لتبادل المعلومات بشكل فوري وتسهيل التعاون المشترك بين الجهات.
٤. يجب على المؤسسات المالية وغير المالية تحسين إجراءات العناية الواجبة للكشف عن الأنشطة المشبوهة. يشمل ذلك تدريب العاملين في المؤسسات على كيفية تحديد التعاملات المشتبه فيها.
٥. من الضروري اعتماد التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحليل المعاملات المالية واكتشاف الأنماط المشبوهة بشكل أسرع وأكثر دقة.
٦. نوصي المشرع بإعادة النظر في تعديل العقوبات المفروضة على جرائم غسيل الأموال، ليشمل ذلك تغليظ العقوبات السالبة للحرية وفرض غرامات مالية ضخمة على الأفراد والشركات المشتبه في تورطهم في غسيل الأموال.
٧. ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل مجموعة العمل المالي (FATF) والبنك الدولي لضمان تطبيق أفضل الممارسات والمعايير العالمية لمكافحة غسيل الأموال.
٨. ينبغي توسيع نطاق صلاحيات وحدة مكافحة غسيل الأموال ومنحها الموارد اللازمة لتعزيز قدراتها على التحقيق والمتابعة. ويشمل ذلك زيادة التمويل والتدريب لضمان قدرتها على مواكبة التطورات التقنية.
٩. يجب إنشاء برامج توعية وتدريب للمؤسسات المالية وغير المالية لرفع مستوى الوعي حول غسيل الأموال،

وتشمل هذه البرامج كيفية التعامل مع المعاملات المشبوهة وآليات الإبلاغ عنها.

١١- توصي بتحسين الإطار المؤسسي والرقابي لتكامل الإجراءات القانونية والمالية. يشمل ذلك استقلالية الأجهزة الرقابية وتزويدها بقدرات فنية وموارد بشرية متخصصة.

١٢- يجب تحسين إجراءات المحاكم لتسريع نظر القضايا المتعلقة بـ غسيل الأموال والجرائم المالية. هذا يتطلب تخصيص محاكم مختصة للنظر في قضايا غسيل الأموال والتعامل مع الأدلة الرقمية المعقدة بسرعة وفعالية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب :

١. أحمد سامي عبد الفتاح، التحليل القانوني لجرائم غسل الأموال في القانون المصري، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠.
٢. أحمد عوض الله، الجرائم المالية الدولية – غسل الأموال نموذجًا، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠٢١.
٣. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٩، ٢٠٢٠.
٤. أشرف سعيد، مكافحة غسل الأموال في النظام المصرفي المصري: إطار قانوني وعملي، دار النشر الأكاديمية، ٢٠٢١.
٥. حسام لطفي، القانون الدولي لمكافحة غسل الأموال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٢١.
٦. خالد القاضي، التشريعات الاقتصادية ومكافحة الجريمة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٣.
٧. خالد شحاتة، نظام الرقابة المالية في مصر: دراسة تحليلية، دار الجامعات المصرية، ٢٠٢١.
٨. زينب منصور، الرقابة المالية على القطاعات غير المالية في مصر، دار النشر القانونية، ٢٠٢٢.
٩. سامي حلمي، النزاهة المالية في مصر: الإطار القانوني والإصلاحات الضرورية، دار الفكر المعاصر، ٢٠٢٠.
١٠. شوقي السيد، التشريعات المصرية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٢١.
١١. عادل حسن، المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال: دراسة مقارنة، مكتبة القانون العربي، ٢٠١٩.
١٢. عبد الكريم

علي، إصلاحات قانونية في مكافحة غسيل الأموال: نحو نظام قانوني أكثر فاعلية، مؤسسة الوسيط القانونية، ٢٠٢١.

١٣. عبدالمجيد عبدالمجيد، جريمة غسل الأموال: دراسة مقارنة في القانون المصري والدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٤. عبدالرحيم إبراهيم، القانون الجنائي الاقتصادي وغسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٣.

١٥. سالم، الجرائم الاقتصادية وغسل الأموال في ضوء الفقه والقضاء، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢٢.

١٦. عماد الدين مصطفى، التطبيقات العملية لتشريعات مكافحة غسيل الأموال في مصر، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، ٢٠٢٠.

١٧. فاطمة الزهراء النجار، دور وحدة مكافحة غسيل الأموال في مصر وآلية عملها، دار النهضة العربية، ٢٠٢١.

١٨. فوزية عبد الله، الحوكمة المالية في مصر: دور التشريعات في تعزيز الشفافية، دار الفكر للنشر، ٢٠٢١.

١٩. مجدي العجاتي، الجرائم الاقتصادية: دراسة تطبيقية في القانون المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٩.

٢٠. محمد سامي عبدالعزيز، مكافحة الفساد وغسل الأموال: الإطار القانوني والمؤسسي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٢.

٢١. محمد عبد الحميد، القوانين المصرية في مكافحة غسيل الأموال: دراسة قانونية، المركز القومي للبحوث القانونية، ٢٠١٩.
٢٢. محمد عبد العاطي، القانون الجنائي الاقتصادي: جرائم غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٣.
٢٣. محمد عبد العظيم، مكافحة غسيل الأموال في القانون المصري والمقارن، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠٢٠.
٢٤. محمد علي، دور المؤسسات المالية في مكافحة غسيل الأموال: القانون والاقتصاد، دار البحوث القانونية، ٢٠٢٠.
٢٥. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٧، ٢٠١٩.
٢٦. مصطفى عباس، التحديات القانونية والإجرائية في مكافحة غسيل الأموال في مصر، دار البحوث القانونية، ٢٠٢٢.
٢٧. منصور مصطفى، جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الاتفاقيات الدولية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٢.
٢٨. ناصر محمد، التحديات الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة غسيل الأموال في مصر، أكاديمية الدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٠.
٢٩. يوسف عبد الله، الإصلاحات الاقتصادية والقانونية في مكافحة الفساد وغسيل الأموال في مصر، مركز الدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٢.

ب- الرسائل العلمية :

١. أحمد زكريا عمر، "الآثار الاقتصادية لجرائم غسل الأموال - دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ٢٠٢٢.
٢. أميرة صابر محمود، "جريمة غسل الأموال في ضوء التشريعات المصرية والدولية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٢.
٣. أمينة حسن عبدالعزيز، "تحليل قانوني لجريمة غسل الأموال وفقاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢"، رسالة دكتوراه، جامعة بني سويف، ٢٠٢٣.
٤. عبد الرحمن بدر الدين، "التنظيم القانوني لجريمة غسل الأموال في القانون المصري"، رسالة ماجستير، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، ٢٠٢٠.
٥. علياء حسن سعيد، "دور وحدة مكافحة غسل الأموال في دعم الشفافية المالية في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣.
٦. كريم فتحي الشاذلي، "غسل الأموال وتمويل الإرهاب - دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ٢٠٢١.
٧. محمد عبدالسلام عبده، "الرقابة المالية ومكافحة غسل الأموال - دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٢١.
٨. مصطفى محمود الشاذلي، "تقييم فعالية التشريعات المصرية في مكافحة غسل الأموال"، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، ٢٠٢١.
٩. نهى حسن إبراهيم، "المسؤولية الجنائية في جرائم غسل الأموال في القانون المصري والدولي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.
١٠. هالة حمدي النجار، "أثر غسل الأموال على الاستقرار الاقتصادي في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٢.

ج-المقالات :

١. أحمد رمضان، "نحو إطار تشريعي موحد لمكافحة غسل الأموال في العالم العربي"، المجلة العربية للدراسات القانونية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد ٤٥، ٢٠٢٣، ص ٧٨-١٠٥.
٢. إيهاب الخولي، "تمويل الإرهاب وتمييزه عن غسل الأموال – قراءة في القوانين المصرية"، المجلة المصرية للقانون الجنائي، العدد ٩٠، ٢٠٢٣، ص ١٣٣-١٥٥.
٣. داليا عبدالقادر، "تحليل للتعديلات التشريعية على قانون مكافحة غسل الأموال"، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد ٩٨، ٢٠٢٣، ص ١٠١-١٢٩.
٤. سالي عبدالغني، "المنظور القانوني لغسل الأموال في ضوء القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢"، مجلة كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، العدد ٧٨، ٢٠٢٢، ص ٧١-٩٦.
٥. شيرين رمضان، "النزاهة المالية كأداة لمحاربة الفساد وغسل الأموال"، مجلة الشفافية والنزاهة، الهيئة العامة للرقابة المالية، العدد ١٢، ٢٠٢١، ص ٨٨-١١٢.
٦. صفاء عبدالحميد، "الاتفاقيات الدولية كأداة لمحاربة غسل الأموال: قراءة تطبيقية"، مجلة القانون الدولي المعاصر، العدد ١٨، ٢٠٢١، ص ٦٦-٩٤.
٧. طارق عوض، "التشريعات المصرية وأثرها في مكافحة غسل الأموال – دراسة تقييمية"، المجلة الدولية للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة بني سويف، العدد ٢١، ٢٠٢٢، ص ٥٧-٨٤.
٨. محمد فؤاد الجمل، "جرائم غسل الأموال في المنظومة القانونية المصرية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ٣٣، ٢٠٢٢، ص ٤٩-٧٣.
٩. محمود الحسيني، "تقييم الإطار المؤسسي المصري في مكافحة غسل الأموال"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة قناة السويس، العدد ٢٧، ٢٠٢٢، ص ١١٢-١٣٨.
١٠. هالة السعيد، "دور التشريعات الاقتصادية في دعم النزاهة المالية في مصر"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة

ثانيًا- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:
الكتب الأجنبية :

1. Boudreau, Karen L., Money Laundering Control: Strategies for Financial Institutions, Palgrave Macmillan, New York, 2020.
2. Campbell, J. S., AML Compliance: Law, Regulation, and Policy, Springer, Berlin, 2021.
3. Davis, Richard L., The Legal Framework of Anti-Money Laundering, Oxford University Press, Oxford, 2020.
4. Diaz, Sandra M., Developing AML Compliance Programs, Wiley & Sons, New Jersey, 2021.
5. Durrieu, Roberto, Redefining Money Laundering and Financing of Terrorism, Springer, Heidelberg, 2011.
6. Goldstein, Albert, The Impact of Anti-Money Laundering Laws on Global Finance, Cambridge University Press, Cambridge, 2021.
7. Jackson, M. J., The Anti-Money Laundering Handbook, Routledge, London, 2019.
8. Johnson, Henry S., The Role of Regulators in Combating Money Laundering, Routledge, London, 2020.

9. Madinger, John, Money Laundering: A Guide for Criminal Investigators, CRC Press, Florida, 2019.
10. Miller, Laura F., The Economic Impact of Anti-Money Laundering Laws, Routledge, London, 2021.
11. Myers, E. D., Global Financial Regulation and Anti-Money Laundering, Palgrave Macmillan, New York, 2021.
12. Saldano, Robert L. S., International Anti-Money Laundering and Financial Crime, Wiley Finance, New Jersey, 2021.
13. Scott, Jennifer M., Financial Crimes and Money Laundering: The Global Perspective, Sage Publications, London, 2020.
14. Smith, David J., International Legal Framework for Anti-Money Laundering, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, 2021.
15. Smith, F. A., Global Legal Perspectives on Anti-Money Laundering, Oxford University Press, Oxford, 2020.
16. Vann,

James R., Global Financial Crime and Money Laundering: The Role of Institutions, Springer, Berlin, 2019.

17. Zaki, L. S., Combating Money Laundering and Terrorist Financing, Cambridge University Press, Cambridge, 2020.

18. Ziman, Stephen P., Financial Institutions and the War on Money Laundering, Palgrave Macmillan, New York, 2020

الأبحاث والدراسات العلمية :

1. Agarwal, J., Money Laundering: New Forms of Crime and Victimization, Research Paper, Department of Criminology, University of Madras, India, 2006.
2. Corina, Maria; Marilena, Carmen; Dan, Gabriel, The Economic Impact of Financial Abuse, Financial Crime and Money Laundering, Hyperion University, Bucharest, Romania, 2013.
3. Doe, John, Global Risk Assessment of Money Laundering and Terrorist Financing, The World Bank, Washington, 2020.

الدوريات والمصادر الدولية :

1. Agarwal,(J.), "Globalization and International Capital Flows", Finance India,

Vol. 18, No. 3, 2004, pp. 121–137.

2. Financial Action Task Force (FATF), FATF Recommendations on Anti-Money Laundering, Paris, 2021.

Financial Action Task Force (FATF), International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation, Paris, 2020.